

الهجرة وأهداف التنمية المستدامة:
دور آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة
ودور المنظمات الاقتصادية الإقليمية

الاجتماع العالمي السادس لرؤساء وأمانات
العمليات الاستشارية الإقليمية والأقاليمية والعالمية بشأن الهجرة
13 تشرين الأول/أكتوبر 2016، جنيف
التقرير الموجز



الآراء الواردة في التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء المنظمة الدولية للهجرة. والتسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير لا تعبر عن أي رأي من جانب المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها أو بشأن حدودها أو تخومها.

وتلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ مفاده بأن الهجرة الإنسانية والنظامية تفيد المهاجرين والمجتمع. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة بصفتها منظمة حكومية دولية مع شركائها في المجتمع الدولي على ما يلي: المساعدة في رفع التحديات التشغيلية التي تطرحها الهجرة؛ وتعزيز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة؛ ودعم الكرامة الإنسانية للمهاجرين ورفاههم.

الناشر

International Organization for Migration

17 route des Morillons

P.O. Box 17

1211 Geneva 19

Switzerland

Tel: +41 22 717 91 11

Fax: +41 22 798 61 50

E-mail: hq@iom.int

Internet: www.iom.int

© 2016 المنظمة الدولية للهجرة

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الهجرة وأهداف التنمية المستدامة:
دور آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة
ودور المنظمات الاقتصادية الإقليمية

الاجتماع العالمي السادس لرؤساء وأمانات
العمليات الاستشارية الإقليمية والأقاليمية والعالمية بشأن الهجرة
التقرير الموجز

قائمة المحتويات

..... الملخص التنفيذي
..... أولاً- عرض تمهيدي: الهجرة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030
..... ثانياً- دور العمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
..... ثالثاً- دور المنظمات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومجالات التعاون المحتملة مع آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة
..... رابعاً- الاستنتاج
..... المرفق الأول: ملخص الرئيس
..... المرفق الثاني: جدول الأعمال
..... المرفق الثالث: قائمة المشاركين
..... المرفق الرابع: مذكرة معلومات أساسية

الملخص التنفيذي

استضافت المنظمة الدولية للهجرة (المنظمة) الاجتماع العالمي السادس لرؤساء وأمانات العمليات الاستشارية الإقليمية والأقليمية والعالمية بشأن الهجرة بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2016 في جنيف، سويسرا. وتزامن تنظيم الاجتماع مع سنة إحياء الذكرى الخامسة والستين لإنشاء المنظمة، مباشرة عقب الدورة الثانية للحوار الدولي بشأن الهجرة لعام 2016، وبعد مرور فترة وجيزة على انضمام المنظمة رسمياً إلى منظومة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة ذات صلة. وركز الاجتماع على الكيفية التي يمكن بها لمختلف آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة¹ والمنظمات الاقتصادية الإقليمية أن تساعد على تحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وركز الاجتماع على التنفيذ الجاري لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030)، التي عُمت من خلالها الهجرة على الخطاب الإنمائي العالمي.

وضم الاجتماع 68 مندوباً، بمن فيهم ثلاثة وزراء، ونائب وزير، وأمينان عامان. وشارك في الاجتماع ممثلون عن 19 آلية من آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة (بما في ذلك العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة، والعمليات العالمية بشأن الهجرة)، إلى جانب ممثلين عن المنظمات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، لمشاطرة خبراتهم وخططهم إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهجرة.

وركز الاجتماع على مدى يوم على موضوع واحد: خطة عام 2030، إشراك العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة في تنفيذها على المستوى الإقليمية والشرائط اللازمة لهذا الغرض. وتماشياً مع اقتراحات المشاركين، استُبدلت العروض الفردية المتعلقة باستعراض الإنجازات الأخيرة المزمعة عادة في الدورة الافتتاحية للاجتماعات السابقة بخلاصة مطبوعة وافية لتحديثات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة. وحُصص حيز أكبر من الوقت للمحادثات حول المائدة المستديرة والملاحظات الفردية التي أبدتها المشاركون، عقب العروض المقررة.

وركزت الإجراءات على المجالات التالية:

⇨ الهجرة في إطار خطة عام 2030.

⇨ دور العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

⇨ دور المنظمات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

¹ آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة هي آليات تقودها الدول وتتيح تبادلاً مستمراً للمعلومات والحوار بشأن السياسات على الصعيد الإقليمي أو الأقليمي أو العالمي لفائدة الدول المهتمة بتعزيز التعاون في مجال الهجرة. وتشمل آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة العمليات العالمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة. والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة هي عمليات متواصلة تقودها الدولة لتبادل المعلومات والحوار حول سياسات الهجرة مخصصة لمناقشة قضايا محددة من قضايا الهجرة بطريقة تعاونية فيما بين دول منطقة يُتَّفَق عليها (تكون عادة منطقة جغرافية)، وإما أن ترتبط رسمياً بمؤسسات إقليمية رسمية، أو أن تكون عارضة وغير ملزمة. والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة هي عمليات متواصلة تقودها الدولة لتبادل المعلومات والحوار حول سياسات الهجرة، تربط عادة منطقتين أو أكثر، ويمكن أن تكون إما مرتبطة رسمياً بمؤسسات رسمية بين الأقاليم، أو أن تكون غير رسمية وغير ملزمة. والعمليات العالمية بشأن الهجرة، هي منتديات للحوار السياسي حول الهجرة على المستوى العالمي. وقد تناقش إدارة الهجرة عامة على المستوى العالمي أو تنصب على مواضيع محددة لتنظر في الروابط بين الهجرة وغيرها من المجالات مثل التنمية والعمل، وما إلى ذلك.

➤ المجالات المحتملة للتعاون وإقامة الشراكات على المستوى الإقليمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشملت الاستنتاجات ما يلي:

(أ) يمكن أن تساهم العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة، والعمليات العالمية المتعلقة بالهجرة إسهاما كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة من خلال حوار السياسات، والربط الشبكي، وصياغة الاستراتيجيات وإعادة صياغتها، ووضع السياسات، وتدخلات المشاريع المستهدفة، وبناء القدرات، وجمع البيانات وتحليلها، و البحث.

(ب) أدى التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي، ولا سيما مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، إلى تعزيز الهجرة الكريمة والمنظمة والأمنة لصالح الجميع، مما أسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة.

(ج) ظل دعم المنظمة الدولية للهجرة متاحا، إلى جانب أدوات المنظمة الدولية للهجرة ومواردها، للمساعدة في تحقيق الأهداف.

أولاً- عرض تمهيدي: الهجرة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030

شدد المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، في بيانه الافتتاحي، على أهمية الشراكات، مثل الشراكات بين برامج التركيز الإقليمية والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وحددت خطة عام 2030 الهجرة بوصفها عاملاً رئيسياً في تمكين التنمية؛ وأقر بأهمية اعتماد وتنفيذ سياسات هجرة جيدة الإدارة لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة التي تحترم حقوق جميع المهاجرين؛ الضوء على المساهمة الإيجابية للمهاجرين في النمو الشامل والتنمية المستدامة؛ واقترحوا عدم تركهم وراءهم.

ومن المتوقع أن يسهم جميع أصحاب المصلحة - الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم - في تحقيق خطة عام 2030. وستضطلع الجهات الفاعلة الإقليمية بدور مهم، بما في ذلك في مجال الهجرة. وفي حين أن للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ولايات واضحة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن الكيانات الإقليمية الأخرى، مثل المنظمات الاقتصادية الإقليمية أو العمليات الاستشارية الإقليمية المعنية بالهجرة، لديها أيضاً الكثير مما ينبغي تقديمه لتحديد الجزء الذي يمكن أن تلعبه. وفي معرض تأكيده على التزام المنظمة الدولية للهجرة بخطة عام 2030، قال إنه من خلال الشراكة والتعاون فقط، بما في ذلك الشراكات مع المنظمات الإقليمية والإقليمية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، يمكن للمجتمع الدولي أن يتمكن من تحقيق هجرة كريمة ومنظمة وآمنة لصالح من كل شيء.

وحددت الجلسة الأولى المشهد المتعلق بدمج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهمية الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة دور آليات التشاور بين الدول المعنية بالهجرة في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، وأهمية الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

واستخدم ممثل المنظمة الدولية للهجرة عرضاً شريحياً لتوضيح كيفية إدماج الهجرة في أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية المنظمة بشأن الأهداف، والأداة التي وضعتها لدعم دولها الأعضاء وشركائها في تنفيذ خطة عام 2030: إطار إدارة الهجرة، الذي كان أساساً مفيداً لتتبع التقدم المحرز في سياسات الهجرة المقررة والمدارة جيداً. وحدد برنامج إطار إدارة الهجرة عدداً من المبادئ والأهداف لإدارة الهجرة لضمان أن تكون الهجرة إنسانية ومنظمة على السواء، وأن تعود بالنفع على المهاجرين والمجتمع على السواء. وتمشيا مع مبادئ إطار إدارة الهجرة وأهدافه، أتاح مؤشر حوكمة الهجرة الذي وضعته وحدة الاستخبارات الاقتصادية والمنظمة الدولية للهجرة بشكل مشترك إطاراً مفيداً لتقييم هياكل إدارة الهجرة الخاصة بالبلد بشأن مدى تنفيذ هياكل الهجرة، وهي أهداف ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن لهذه الأدوات أن تيسر عمل هذه البلدان والهيئات الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء فيها في متابعة ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تساعد على قياس مدى إدارة سياساتها المتعلقة بالهجرة إدارة جيدة.

وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم إلى آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم المشورة التقنية؛ بناء القدرات؛ دعم الأمانة؛ جمع البيانات؛ أبحاث؛ تنفيذ المشروع؛ والشراكات والتعاون؛ دعم الحوارات السياسية؛ تعزيز التقارب بين مختلف المناطق؛ وتوفير منظور عالمي.

وقدم ملخص لنتائج حلقة العمل الثانية للحوار الدولي بشأن الهجرة لعام 2016، الذي انعكس في ثلاثة تقارير: التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز السياسات المتعلقة بالهجرة، والتطبيق العملي للإجراءات الملموسة. وأشار إلى التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء بشأن عدد من غايات وأهداف الهجرة والتحديات المؤسسية في استراتيجيات التنفيذ الوطنية المنسقة. وقدم ممثلون عن أربعة منظمات مشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة/عمليات تشاورية إقليمية بشأن الهجرة - الحوار 5 + 5 بشأن الهجرة، والعملية التشاورية الإقليمية العربية المعنية بالهجرة، والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة (المعروف أيضاً باسم عملية بويلا)،

وعملية الرباط - في الحوار الدولي بشأن الهجرة لعام 2016 على المنظور الإقليمي لدور التنمية المستدامة ودورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة.

وركز ممثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية على دور الشراكات من أجل التنمية المستدامة. وتعتمد القدرة الجماعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الرغبة في إقامة الشراكات؛ ومن ثم كانت الشراكة إحدى الركائز الخمس لخطة عام 2030. ودعا الهدف 17 إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ومن أجل تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة والمسؤولة وتنقل الناس، يلزم إقامة شراكات وتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن ثم، فقد أطلق المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية آلية تفاعل منتظمة بين القطاعين العام والخاص لدعم الحوار المستمر بشأن سياسة الهجرة السليمة والمعاصرة، مع مراعاة المصالح الاقتصادية، وخلق زخم لإطلاق المبادرات بين القطاعين العام والخاص وتطوير الابتكارات في مجال السياسات.

وقد مهدت خطة عام 2030 الطريق أمام إقامة شراكة عالمية جديدة - اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة. وينبغي أن يكون للاتفاق العالمي منظور حقوق الإنسان، وأن يركز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان لأضعف الفئات، بما في ذلك العمال المهاجرين، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المهاجرين، وتعزيز صكوك حقوق الإنسان القائمة وتوخي مزيد من الفعالية في تنفيذها.

واقترح سياق جديد للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين استناداً إلى أربع مجموعات: الأهداف (الهجرة من أجل التنمية المستدامة)؛ (الشراكة في النهوض بالهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة للمرأة)؛ (خلق مساحة للشراكة داخل الدول وفيما بينها - اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة) والنظام الاقتصادي العالمي (حيث لا يتخلف أحد عن الركب). وركزت المناقشة على المساهمة المحتملة لآليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي ودورها في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة.

ودعا ممثل عملية الرباط إلى اتخاذ إجراءات لإقامة شراكات قوية بشأن الهجرة. وكان لدى مالي، الرئيس الحالي لعملية الرباط، استراتيجية للهجرة، ولكنها لم تتمكن من الاعتماد على موارد كافية لمكافحة الهجرة غير النظامية، ولم تتمكن من مواجهة تحديات الهجرة العديدة وحدها، بما في ذلك هجرة النساء والهجرة الناجمة عن المناخ، والعديد من الضحايا بين مواطنيها في البحر الأبيض المتوسط أثناء محاولتهم الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

وتناولت عملية الرباط مختلف جوانب الهجرة من خلال أفرة عاملة مواضيعية مخصصة. وشملت التحديات الرئيسية التصدي للأولويات السياسية المختلفة لدولها الأعضاء البالغ عددها 58 دولة، وإدارة المعارف، والإحصاءات، والتوصيات الداعمة المنبثقة عن اجتماعات عملية الرباط من خلال مشاريع مخصصة. وقد استلهمت من آليات أخرى للتشاور بين الدول بشأن الهجرة وأدواتها. وتشمل أولويات العمل المقبل زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والاستفادة من المبادرات القائمة التي تنفذها الدول الأعضاء فيها؛ وتقاسم الممارسات الجيدة، والسعي إلى تحقيق إنجازات آليات أخرى للتشاور بين الدول بشأن الهجرة؛ وتحسين تصميم البرامج العالمية؛ والتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية لتحديد مؤشرات لرصد تنفيذ برنامج روما للفترة 2015-2017 وأهداف التنمية المستدامة.

وقال ممثل مكتب الولايات المتحدة للسكان واللاجئين والهجرة إنه عضو ومراقب في العديد من العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة/المنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة وأنه يقدم التمويل لعدد من المبادرات². وينبغي لجميع خطط التعاون الإقليمية ومكاتب الاستثمار الإيراني أن تبني في جداول أعمالها طرقاً عملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن توفر منظوراً إقليمياً لعملية التعاقد العالمي من خلال اجتماعات إقليمية مخصصة إذا سمحت الميزانيات والجداول الزمنية.

وأشار رئيس مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة إلى جدول أعماله القائم على الحقوق، الذي كان فيه البشر في صميم جميع السياسات، وأبرز دور برنامج التعاون الإقليمي في إدارة الهجرة الدولية، ودعاهم إلى العمل كمنابر الدول الأعضاء لاعتماد رؤية مشتركة تركز على المهاجرين بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة مع الحفاظ على التنمية البشرية وحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كان من الضروري التفكير في تطور الهجرة في عالم معولم، حيث تتطلب زيادة الترابط والاختفاء التدريجي للحدود التقليدية طرقاً جديدة لتنظيم المجتمعات المتعددة الثقافات. وقد أصبح خطاب الهجرة أكثر شمولاً، وينبغي أن يتضمن الخطاب الركيزة للمجتمعات المحلية والمراكز الإقليمية للهجرة. وأدى التعاون بين الهيئة الفرعية للرقابة الإدارية وغيرها من العمليات، مثل المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة، والاتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وتحالف المحيط الهادئ، إلى موازنة جدول أعماله مع أهدافه.

وأشار ممثل العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إلى خبرة منظمته في تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية للمهاجرين في شرق أفريقيا وتنميتها، بالاقتران مع المنظمة الدولية للهجرة، بوضع مجموعة شاملة للمهاجرين من منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتناولت أيضاً احتياجات المهاجرين من التعليم واحتياجات العمل. وقد أنشأت كل دولة من الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية آلية تنسيق وطنية بشأن الهجرة، وجمعت جميع الوزارات المعنية للنظر في قضايا الهجرة في المنطقة.

ورحب رئيس الحوار 5 + 5 المعني بالهجرة بإطلاق عملية الاتفاق العالمي واقترح أن يكون أي اتفاق عالمي ملزماً من أجل إحراز تقدم ونجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيركز المؤتمر الوزاري في عام 2018 على المهاجرين والمسؤوليات المشتركة بين بلدان المنشأ والمقصد، وهي مسألة تقع في صميم الأهداف. وكان حوار 5 + 5 بشأن الهجرة على استعداد لدعم المنظمة الدولية للهجرة في عملية المشاورات المدججة العالمية.

وتمثل خطة عام 2030 فرصة حقيقية لإدراج الهجرة في خطط التنمية الوطنية والإقليمية. وقد اضطلعت آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة بدور محوري في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال الشراكات وإدراج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها. وكانت ملكية أصحاب المصلحة حاسمة لبلوغ الأهداف. وينبغي أن تركز الشراكات على البعد الإقليمي للقضايا العالمية وأنماط الهجرة في السياقات الإقليمية.

وسيتطلب تحقيق خطة عام 2030 الابتكار والتغيير في طريقة عمل الحكومات وعملياتها. وقال إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي إحدى السبل لمعالجة احتياجات الابتكار هذه.

وسيكون الاتفاق العالمي شراكة عالمية جديدة تقوم على فهم مشترك للمسؤوليات المشتركة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة؛ كان من المتوقع أن تضخ روحاً جديدة من التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة في تنفيذ خطة عام 2030.

² نظم الاجتماع العالمي السادس بتمويل من حكومتَي أستراليا والولايات المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

ويمكن اعتبار إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين إطارا لتعزيز الإجراءات المتقاربة تجاه خطة عام 2030. وقد تم إدراج النطاق الواسع لخطة عام 2030 في الخطة الخمسية للتنمية المستدامة: "الناس من أجل السلام والازدهار على كوكب الأرض". وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، اقترحت المزيد من التقارير والرصد العام لدعم تنفيذ جوانب أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، وهي العمليات التي سيتم تعديلها ومواءمتها، ووضع سياسات لمطابقتها، والعمل العملي، والعمل الملموس على أرض الواقع مع مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والجوانب، والنظم الاقتصادية العالمية وطريقة عملها.

ثانياً- دور العمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة في تنفيذ خطة عام 2030: الفرص المتاحة والتحديات المطروحة

ركزت الجلسة الثانية على الجهود الحالية التي تبذلها آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، مع التركيز على الفرص والتحديات التي تواجهها وطرائق التنفيذ والرصد. وقد قسمت إلى ثلاث حلقات نقاش.

وتناول الفريق الأول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من جانب العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة / المنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة التي ارتبطت رسمياً بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية، لا سيما الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي.

وأوضح ممثل الحوار المعني بالهجرة في غرب أفريقيا أن حرية الأشخاص في التنقل تمثل أولوية رئيسية للسياسة العامة بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نظراً لشساعة الحراك السائد داخل المنطقة. وقد أنشئت ميدوا لتعزيز سياسات متنسقة قائمة على الأدلة وشاملة للهجرة، وتيسير الحوار المتبادل المنفعة بين الدول والتعاون فيما بين بلدان المنطقة بشأن حرية تنقل الأشخاص في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكانت اللجنة التوجيهية، التي تضم ممثلين عن تسع دول أعضاء (كابو فيردي وكوت ديفوار وغانا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال) وأربعة مراقبين (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة وسويسرا) التي أنشئت لتعيين مسار عمل ميدوا، مع وجود أمانة دائمة في أبيدجان، كوت ديفوار، لتيسير تنظيم الاجتماعات وتنسيق الأفرقة العاملة المواضيعية. وستنشأ أمانة وطنية في كل دولة من الدول الأعضاء في ميدوا لمعالجة تنفيذ القرارات المتخذة في الاجتماعات الوزارية ل ميدوا. وتناولت الأفرقة العاملة المواضيعية - التي تقودها دولة عضو مختلفة - أهم قضايا الهجرة في المنطقة: إدارة الحدود والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود؛ الشتات، ومجتمعات غرب أفريقيا و / أو مواطنيها وانعدام الجنسية؛ التنقل المهني وتبادل الطلاب؛ وتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، والبيئة والهجرة؛ إحصاءات وبيانات الهجرة؛ العودة، إعادة القبول وإعادة الإدماج؛ والتعاون والشراسة. وهكذا ساهم عمل ميدوا في تحقيق الأهداف 8 و 13 و 16. وما زالت ميدوا بحاجة إلى مساعدة تقنية للتصدي لتحديات الهجرة التي تواجهها المنطقة. وأوضح ممثل الحوار المعني بالهجرة في الجنوب الأفريقي أن المعهد قد أنشئ بهدف تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات من أجل تحسين إدارة الهجرة الإقليمية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وترتبط التحديات التي تواجهها المنطقة بالهجرة غير النظامية، وتشمل كراهية الأجانب ومحدودية إدماج المهاجرين؛ وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر؛ وضعف التعاون الإقليمي بشأن الهجرة؛ وعدم كفاية إدارة الحدود؛ ومحدودية قنوات الهجرة العمالية القانونية. وساهمت ميدوا في وضع السياسات الإقليمية التالية: خطط العمل الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن هجرة اليد العاملة للفترتين 2013-2015 و 2016-2019؛ خطة العمل الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمعالجة الهجرة المختلطة وغير النظامية، التي أقرت في عام 2015؛ وتوصيات عام 2016 بشأن إدارة الحدود في المنطقة.

وهدفَت الوكالة إلى دعم تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق الهدف 10-7 من خلال التوقيع والتصديق على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تيسير حركة الأشخاص وغير ذلك من البروتوكولات الدولية ذات الصلة. ومن خلال وضع ملفات الهجرة وسياسات الهجرة وسياسات هجرة اليد العاملة في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (مثل موريشيوس)، وتنفيذ خطط العمل والإعلانات الإقليمية المتعلقة بالقضايا المتصلة بالهجرة، ساهمت ميدوا في تنفيذ الأهداف 3-8 و 5-5؛ 8.7، 8.8، 16.2. كما أتاحَت الوكالة فرصة لتوسيع نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة وتعزيز

الشراكات مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة إنقاذ الطفولة، وبالتالي المساهمة في بلوغ الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

وشمل الفريق الثاني متحدثين من مراكز التنسيق الإقليمية دون وجود علاقات رسمية مع أي هياكل أو منظمات إقليمية. وقال ممثل عملية ألماني بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية إن العملية أيدت تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، ولا سيما الأهداف 1.5 و 5.2 و 8.7 و 10.7 و 11.5 و 16.2 و 17.18. وركزت كازاخستان، رئيسة العملية للفترة 2014-2016، على قضايا الهجرة غير النظامية والتدفقات المختلطة في آسيا الوسطى - بدعم من المنظمة الدولية للهجرة وتمويل من صندوق التنمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة والولايات المتحدة الأمريكية - من خلال السياسة العامة ومشاورات الحوار، وبناء القدرات، والبحوث.

وستنقل رئاسة عملية ألماني إلى قيرغيزستان في عام 2017؛ بيد أن كازاخستان ستواصل دعم عملية ألماني في المجالات المواضيعية التالية: الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ والإطار التشغيلي للأزمة المتعلقة بالهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة؛ والهجرة غير النظامية، وإدارة الهجرة، وقانون الهجرة الدولية؛ ومكافحة الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة المباشرة للمهاجرين الضعفاء؛ والتنقل البشري، وهجرة اليد العاملة، وحقوق المهاجرين. وأسهم إطار الشراكة من أجل التنمية للفترة 2016-2020 بين الأمم المتحدة وكازاخستان - وهو إطار استراتيجي وبرمجي وتشغيلي شامل مكن أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري من توفير التنمية وأنواع أخرى من المساعدة - في تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 في على الصعيدين الدولي والإقليمي. وقد نظم إطار العمل حول ثلاث ركائز: تقليل التفاوتات وتحسين التنمية البشرية؛ وتعزيز المؤسسات العامة والمبتكرة؛ وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، وكان هناك تيجتان في إطار كل ركيزة. وشاركت المنظمة الدولية للهجرة في الجهود المتعلقة بالنتائج 1.3 و 3.1، مع التركيز الأخير على أهداف التنمية المستدامة. وسيساعد هذا الإطار كازاخستان في توفير نماذج إنمائية للمنطقة والعالم.

وأوضح ممثل العملية التشاورية الإقليمية المعنية بإدارة العمالة في الخارج والعمل التعاقدي لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو) أن الموضوع الشامل لعملية كولومبو برئاسة سري لانكا كان "الهجرة من أجل الرخاء: العمل سويا". وتركز عملية كولومبو على خمسة مجالات مواضيعية دعماً لهدفي التنمية المستدامة 8 و 10، وهي الاعتراف بالتأهيل؛ التوظيف الأخلاقي؛ التوجيه قبل المغادرة؛ وتشجيع نقل التحويلات بتكلفة أرخص وعلى نحو أسرع وأكثر أماناً؛ وتتبع اتجاهات سوق العمل والبحوث.

وقد أوصى الإعلان الوزاري لعملية كولومبو لعام 2016 بالنظر في مجالات مواضيعية إضافية بما في ذلك تفعيل أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة بطريقة شاملة من خلال تنفيذ تلك الأهداف الأكثر صلة بأهداف عملية كولومبو - ولا سيما تلك المتعلقة بالعمل اللائق والهجرة الآمنة - سواء من خلال الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني أو من خلال الجهود الجماعية المبذولة في إطار عملية كولومبو بغية استعراض التقدم الإقليمي في تنفيذ الأهداف ذات الصلة وتبادل الخبرات والتحديات في العمل مع المؤشرات المتفق عليها عالمياً. وتشمل المجالات المواضيعية الأخرى قيد النظر تعزيز صحة العمال المهاجرين طوال دورة الهجرة (المساهمة في الهدف 3.8)؛ تعزيز المساواة للعمال المهاجرين (المساهمة في تحقيق الهدف 5)؛ والدعم القنصلي للعمال المهاجرين (مما يساهم كذلك في تحقيق الهدف 8).

وتشمل التحديات الرئيسية التي حددتها عملية كولومبو الحاجة إلى طرق جديدة للعمل ولزيادة اتساق المؤسسات والسياسات؛ ندرة الموارد المالية والبشرية؛ والحاجة إلى بيانات أكثر دقة وفي الوقت المناسب؛ عدم وجود شفافية في نظم تقاسم المعلومات؛ ولا توجد أدوات لقياس التقدم المحرز من خلال مؤشرات واضحة وقابلة للقياس.

وقد تكون عملية كولومبو بمثابة منتدى لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة شريطة أن تنسق الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة مع الأولويات الوطنية. ويمكن إجراء دراسة جدوى لتحديد مؤشرات محددة تتصل بأهداف الهجرة يمكن تحقيقها على المدى القصير والمتوسط والطويل، ومواءمة الجهود الوطنية مع الجهود المبذولة على الصعيد العالمي.

وتشبا مع الهدف 17، فإن عملية كولومبو مستعدة لربط أولوياتها بأولويات الشركاء المحتملين والمأنحين لتحقيق الاتساق في السياسات والمؤسسات. وستواصل بلدان المنشأ في كولومبو عملية الحوار مع بلدان المقصد والمنظمات الإقليمية ذات الصلة (مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا)، فضلا عن غيرها من البلدان الأخرى، مثل جماعة أبو ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لتبادل المعلومات والتعاون في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة. وستواصل عملية كولومبو الاعتماد على الدعم التقني المقدم من المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء الآخرين. وكانت عملية كولومبو مستعدة للمشاركة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي، استنادا إلى إطار أهداف التنمية المستدامة، والعمل كجسر بين البلدان المرسله للعمالة والبلدان المستقبلية لليد العاملة، مما يعزز الشراكات لتمكين منطقة آسيا من جعل الهجرة خيار مستنير لشعبها.

وركر **الفريق الثالث** على دور أمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في دعم تلك العمليات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة.

وقد شكلت **العملية التشاورية الإقليمية العربية حول الهجرة**، التي أنشئت في عام 2014 وأطلقت خلال الاجتماع العالمي الخامس لرؤساء وأمانات العمليات الاستشارية الإقليمية حول الهجرة في عام 2015، التي استضافتها جامعة الدول العربية، من بين أحدث العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة. وقد حرصت على صياغة استراتيجية عربية شاملة ومتكاملة لتحقيق أقصى قدر من فوائد الهجرة وتعزيز مكانة الدول العربية في المفاوضات حول قضايا الهجرة على المستويين الإقليمي والعالمي وفتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وترد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة في كل من وثيقة البرمجة وخطة العمل للفترة 2016-2017 التي اعتمدها العملية في اجتماعها الثاني في مايو / أيار 2016.

وقال ممثل العملية التشاورية الإقليمية العربية حول الهجرة أيضا إن منظمته تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التوعية؛ وتنسيق سياسات الهجرة في الدول الأعضاء فيها؛ وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات؛ وبناء القدرات بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. وهي تخطط لربط المستويين الوطني والعالمي من خلال: تجميع المدخلات والمنظورات من المستوى الوطني، وتحليلها وإطعامها في العملية العالمية؛ ومساعدة بلدانها على ترجمة الأهداف العالمية إلى سياسات وقواعد ومعايير ومبادئ توجيهية وطنية؛ وتعبئة الشراكات والتعاون. وكانت متابعة واستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة على المستوى الإقليمي بندا دائما على جدول أعمال اجتماعاتها السنوية العادية. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة الدعم التقني للدول الأعضاء في العملية التشاورية الإقليمية عن تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في إطار خطة العمل الخاصة بتلك العملية التشاورية.

وتشمل التحديات الرئيسية المطروحة في المنطقة العربية: النزوح والهجرة القسرية الناجمة عن النزاعات المسلحة والتطرف العنيف والفقر وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ؛ والهجرة غير النظامية، وتدفقات الهجرة المختلطة؛ والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ وهجرة الأدمغة. وحددت الثغرات التالية الخاصة بالإقليم: عدم وجود تعريف موحدة (على سبيل المثال، لا يوجد تعريف مشترك "للمهاجرين الدوليين")؛ والافتقار إلى جمع بيانات موثوق به لقياس الهجرة الدولية؛ والافتقار إلى الشفافية في تقاسم بعض البيانات المجمعة أو نشرها. ولذلك، كانت هناك حاجة إلى ما يلي لمعالجة الثغرات: تحسين البحوث وتطوير الأدوات التحليلية؛ وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في إعداد التعدادات وبناء قدراتها في جمع البيانات وتحليلها؛ واستخدام الوسائل الإحصائية الحديثة، وتوفير البيانات اللازمة في الوقت المناسب من أجل توفير الدعم والمساعدة للاجئين والمشردين داخليا؛ وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بشأن وضع الإجراءات والسياسات وخطط العمل والبرامج على الصعيد الوطني.

وأوصى ممثل العملية التشاورية الإقليمية العربية حول الهجرة بأن تشجع العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة / آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة تنفيذ خطة عام 2030؛ ودعم دولها الأعضاء في وضع سياسات أنجع بشأن الهجرة من أجل التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ ومتابعة على الصعيد الإقليمي بشأن نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التصدي للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين؛ وضمان مشاركة الدول الأعضاء ومساهماتها النشطة في عمليات الاتفاق العالمي الجارية.

وقال ممثل المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة (أو عملية بويلا) إن المؤتمر ينظر إلى الهجرة بطريقة شاملة من خلال ركائزها الثلاث (سياسة الهجرة وإدارتها؛ وحقوق الإنسان؛ والهجرة والتنمية). وقد اتبعت بانتظام مجموعة واسعة من المبادرات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة. وفي غضون العشرين عاما الماضية، وبفضل التنوع المواضيعي لجدول أعمالها السنوية، كان المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة حريصاً بالفعل على معالجة عدد من القضايا التي أدرجت في خطة عام 2030، وذلك أساساً من خلال التدريب وتبادل الممارسات الجيدة، والمبادئ التوجيهية، والشراكات، والتعاون الإقليمي. وستعمل آلية التنسيق الإقليمية على مواءمة عملها مع أهداف التنمية المستدامة المحددة بناء على التقدم الذي أحرزته بالفعل فيما يتعلق بالأهداف 3 و 5 و 8 و 10 و 13 و 16 و 17.

وفيما يتعلق بالهدف 10، تناول المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة الحد من أوجه عدم المساواة من خلال وضع مبادئ توجيهية إقليمية وثنائية بشأن مراقبة الحدود والعودة (بما في ذلك الأطفال والمراهقين وغيرهم من المهاجرين الضعفاء). وأنشأت صندوقاً دائماً للعودة الطوعية للمهاجرين الضعفاء، وقدمت المساعدة إلى 1500 مهاجر، بمن فيهم الأطفال المهاجرون غير المصحوبين. ودعمها للهدف 16، أنشأت لجنة التنسيق الإقليمية فريقين عاملين إقليميين يعالجان الاتجار بالبشر والممارسات غير المشروعة المتصلة بالهجرة؛ ساهمت المجموعات في المبادئ التوجيهية والحملات الإقليمية للاتصالات التي نفذت في مختلف البلدان الأعضاء. وفيما يتعلق بالهدف 17، كان للمؤتمر الإقليمي آلية للمشاركة الدائمة للمجتمع المدني. وقد دعي مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة إلى حضور اجتماعات المؤتمر لتبادل الممارسات، وكان عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مراقبين. وفيما يتعلق بالهدف 13، أعد كل من المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة ومبادرة نانسن دليلاً إقليمياً بعنوان حماية الأشخاص الذين ينتقلون عبر الحدود في سياق الكوارث: دليل للممارسات الفعالة للبلدان الأعضاء في المؤتمر.

وأظهر العرضان اللذان قدمهما الفريق الثالث الدور الذي يمكن أن تقوم به أمانات اللجنة في دعم تنفيذ خطة عام 2030، من خلال تبادل المعلومات وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة على جميع المستويات؛ وتشجيع المشاركة النشطة للجان الإقليمية للأمم

المتحدة في العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة؛ وتعزيز إدراج أهداف التنمية المستدامة في جداول وخطط أعمال آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والتعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛ والاستفادة من الإنجازات والدروس المستخلصة.

ويمكن لأمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة أن تساعد أيضا على معالجة قضايا أخرى، مثل ولايات غير واضحة للجهات الفاعلة المختلفة ومحدودية أوجه التآزر بين مختلف آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة؛ وعدم اليقين بشأن كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي ومستوى مشاركة العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في هذا الصدد؛ ومشاركة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وتشمل التحديات التي تواجهها الأمانات ذاتها الموارد الشحيحة، والولايات غير الواضحة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

وركزت المناقشة خلال الجلسة الثانية على دور آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة في تحقيق الأهداف المتصلة بالهجرة في أهداف التنمية المستدامة؛ والتحديات والفجوات والاحتياجات التي تواجهها تلك العملية من خلال عمليات قائمة بذاتها في إطار العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، والعمليات التشاورية المرتبطة رسميا بمنظمات اقتصادية إقليمية وأمانات تابعة للعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة.

وقال ممثل مؤتمر أمريكا الجنوبية بشأن الهجرة إن المؤتمر الخامس عشر لأمريكا الجنوبية المعني بالهجرة في عام 2015 كلف رئيسته بإدراج أهداف التنمية المستدامة في جدول أعماله الإقليمي وفي جداول أعمال التنمية الإقليمية. وتعاون الرئيس والأمانة تعاوناً وثيقاً بشأن هذه المسألة وشارك عدد من الأطراف، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة. ووجه اهتمام خاص إلى وصول المهاجرين إلى العدالة، ودور الشباب والمهاجرين في المجتمع المحلي. وأتاح التعاون بين مؤتمر أمريكا الجنوبية بشأن الهجرة والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة نجحاً شاملاً للولايات المتحدة، وسينظر الاجتماع المقبل بين العمليتين في إدماج الأهداف في العمليات الإقليمية وسبل الإسهام في عملية الاتفاق العالمي.

وأوضح ممثل عملية براغ أن أمانة العملية توفر مركز خبرتها وقاعدة معارفها وذاكرتها المؤسسية. ويمكن لعملية براغ أن تسهم في النقاش بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال تبادل أفضل الممارسات التي وضعتها دولها الأعضاء بدعم من الاتحاد الأوروبي، مثل المبادئ التوجيهية والكتيبات المتعلقة بالهجرة العمالية والهجرة الدائرية، وحركة الطلاب، وسياسات إدماج المهاجرين، وعمليات اللجوء، والهجرة غير النظامية، والإدارة المتكاملة للحدود، فضلاً عن وضع ملامح الهجرة من أجل اتخاذ القرارات ووضع السياسات القائمة على الأدلة. وقد مدد المؤتمر الوزاري الثالث لعملية براغ في عام 2016 ولاية عملية براغ لمدة خمس سنوات (2017-2021) وأكد مجدداً أهمية الأولويات الواردة في خطة عمل عملية براغ للفترة 2012-2016 للمرحلة التالية. وستواصل عملية براغ التركيز على الحوار الحكومي الدولي، وبناء القدرات، وجمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن إنشاء مركز جديد للتدريب والتحليل.

وتسعى عملية بودابست إلى إيجاد أرضية مشتركة لدولها الأعضاء، التي تشمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وكلها لها شواغل مختلفة. وقال إن عملية بودابست كانت تنفذ مشاريع في مجالات مثل بناء قدرات إدارة الهجرة لدى الدول الأعضاء؛ مشاركة المغتربين؛ صنع السياسات؛ وحماية العمال المهاجرين؛ وإذكاء الوعي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة ومخاطر الهجرة غير النظامية، من خلال الحملات الإعلامية ومراكز إعلام المهاجرين؛ وتنمية المهارات. وتعتمد عملية بودابست استكشاف الشراكات مع القطاع الخاص وإنشاء مرفق قائم على الاحتياجات يقوم على الطلب حيث يساعد الحوار على تحديد الحلول.

وقال ممثل حوار أبو ظبي إن الحوار ركز على طلب سوق العمل من أجل معالجة قدرات العمال المهاجرين وضمان فرص عمل كافية. ومن أجل تحسين إدارة تدفقات الهجرة، كان من الضروري إنشاء قواعد بيانات للهجرة في دولها الأعضاء. ويمكن أن تكون الهجرة المؤقتة وسيلة لتحسين أوضاع العمال المهاجرين وشروط التوظيف.

وقد أوضح ممثل منتدى عموم أفريقيا - الذي أنشئ بموجب قرار اتخذته الاتحاد الأفريقي يطلب إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين، بتنسيق وضع موقف أفريقي مشترك بشأن الهجرة والتنمية والدعوة إليه، أن يجمع المنتدى جميع العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في أفريقيا لتبادل المعلومات والمعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وأن يقدم توصيات لينظر فيها الاتحاد الأفريقي. وقد ركز اجتماعها السنوي الأول في عام 2015 على تنقل العمال داخل المنطقة وأبلغ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة الذي حث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على العمل من أجل التنقل بدون تأشيرة داخل القارة الأفريقية. وقد استضافت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاجتماع السنوي الثاني في أكرا بغانا وركز على الأسباب الجذرية للهجرة وموقف أفريقيا من مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة لعام 2015. ونتيجة لذلك، اعتمدت حكومة غانا سياسة تسمح لجميع المواطنين الأفارقة بزيارة غانا دون تأشيرة. وقد ركز الاجتماع الثالث للمنتدى الذي استضافته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على اتجاهات الهجرة والإدارة المتكاملة للحدود، بهدف تيسير حرية الحركة داخل القارة وبالتالي تعطيل الشبكات الإجرامية لتهريب المهاجرين. وسيعقد الاجتماع المقبل للمنتدى إما في جيبوتي أو أوغندا.

وقد نفذت الدول الأعضاء في حوار الهجرة من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مشروعاً يروج لحرية التنقل دون تأشيرة في المنطقة، بما في ذلك من أجل رجال الأعمال، مما يسهم في تنفيذ الصكين القانونيين الأساسيين اللذين ينظمان حرية انتقال الأشخاص في منطقة الكوميسا: البروتوكول المتعلق بالاسترخاء التدريجي والقضاء النهائي على التأشيرات والبروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص والعمل والخدمات والحق في الإقامة والإقامة. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، نفذت الكوميسا عدداً من المشاريع لتعزيز إدارة الحدود (على سبيل المثال، مشروع "الحدود الواحدة" بين زامبيا وزمبابوي) ولتعزيز الوعي بين مسؤولي الحدود بشأن بدائل الاحتجاز. وأعربت ميدكوم عن تقديرها لمشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة مع العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في أفريقيا بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وقال ممثل العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إن الهدف من العملية التشاورية الإقليمية هو تيسير الحوار والتعاون الإقليمي بشأن إدارة الهجرة بين الدول الأعضاء في القرن الأفريقي من خلال تعزيز فهم أكبر واتساق السياسات بشأن الهجرة، فضلاً عن تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان في مناطق أخرى على أساس تدفقات الهجرة داخل وخارج منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وركزت اجتماعاتها على الهجرة والتنمية وإدارة الحدود وهجرة اليد العاملة والهجرة والحكم الرشيد، وسيركز اجتماعها القادم على الهجرة والتنمية الاجتماعية. وكانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هيئة سياسية وترجمت توصيات المؤتمر إلى قرارات لمواصلة تنفيذها من قبل الدول الأعضاء من خلال آليات التنسيق الوطنية. وقد نفذت العملية التشاورية التابعة للهيئة (إيغاد) مشروعاً بشأن حرية تنقل الأشخاص وآخر بشأن التشريد القسري والتدفقات المختلطة في سياق تطوير استجابة لأثر النزوح في القرن الأفريقي. واستهدفت استراتيجية مبادرة التصدي للكوارث واستدامة القدرة على مواجهة الجفاف التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) تعميم الهجرة في جداول أعمال القدرة على الصمود. وقد عرقلت مبادرات موازية تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وشجعت العملية التشاورية التابعة للهيئة (إيغاد) آليات

التنسيق الوطنية المعنية بالهجرة على وضع خطط وطنية بشأن الهجرة وأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب ملامح الهجرة الوطنية لمعالجة فجوة البيانات ورصد تنفيذ الأهداف على نحو أفضل. والتزمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالمضي قدما في تنفيذ الأهداف المتصلة بالهجرة، بما في ذلك الهدف 10-7.

وشاركت في عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة، التي شاركت في رئاستها أستراليا وإندونيسيا، 48 دولة عضوا. وطرحت العضوية الواسعة تحديات معينة ولكنها أتاحت أيضا فرصا وأدت إلى تحقيق إنجازات في مجالات السياسات والتشريعات والتعاون في مجال إنفاذ القوانين. وكان إعلان بالي لعام 2016 بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة طموحا في تنظيم هجرة اليد العاملة وضمان حقوق العمال المهاجرين. وقد اعتمدت عملية بالي آلية للاستجابة لحالات الطوارئ للاستجابة للتحركات الجماعية للناس. ومن أجل التصدي بشكل أفضل للأزمات، تعزز عملية بالي استعراض الاستجابة لأزمة بحر أندامان لعام 2015، تلخص الدروس المستفادة والتوصيات. وكان من المتوقع أن يشرك منتدى حكومة بالي ومنتدى الأعمال التجارية القطاع الخاص في إسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن إدارة الهجرة والعمالة المهاجرة والاتجار والسخرة، مما يساعد عملية بالي على التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، مراحل مختلفة. وقال إن عملية بالي مستعدة لتقاسم إنجازاتها مع غيرها من آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة والتعلم منها.

وكشفت الأفرقة الثلاثة والمناقشات التي أعقبت ذلك أن التحديات التي تواجهها العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة ترتبط في معظمها بديناميات أنماط الهجرة في مناطق كل منها وعلى الدوافع المتنوعة للهجرة بصورة متزايدة مما يتطلب إعادة النظر في نهج إدارة الهجرة في الدول وزيادة التعاون مع الجهات الفاعلة المختلفة، وعلى جميع المستويات.

ولوحظ أن معظم العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة تواجه تحديات تتعلق بالهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والهجرة القسرية بسبب النزاع وتغير المناخ والأسباب الاقتصادية، وبالتالي تحسين ممارسات الإدارة الحدودية المتكاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين وتحسين سياسات الهجرة المرتبطة بالتنمية والبيانات الموثوقة كلها مطلوبة. وكان هناك حاجة إلى بناء القدرات والاتساق في المبادرات والسياسات وتقاربها، والبيانات الموثوقة من جانب العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة وأماناتها. وقد ازداد الطلب على البيانات الموثوقة في السنوات الأخيرة؛ فإن ندرة البيانات المصنفة في الوقت المناسب والجودة بشأن الهجرة تعرقل وضع سياسات فعالة ومستنيرة للهجرة.

واستندت العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة المرتبطة بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية، مثل تلك الموجودة في أفريقيا - حيث كانت دعائم الجماعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي - إلى آليات صنع القرار في هذه الأخيرة لاعتماد قراراتها الخاصة ومواءمة تشريعاتها وسياساتها للدول الأعضاء، وبالتالي تؤثر على المشهد الهجرة من الإقليمي وصولا إلى المستوى الوطني. وقد ركزت العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في أفريقيا منذ فترة طويلة على الهجرة والتنمية، وذلك جزئيا استجابة لجدول أعمال الجماعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي التي تركز على التجارة وحرية الحركة والاستخدام المشترك للموارد البشرية المتاحة في المنطقة. وقد ثبت أن هذا النموذج مفيد للاتفاقات الإقليمية الرسمية المتعلقة بالهجرة، وهي اللبنات الأساسية لنهج عالمي إزاء إدارة الهجرة.

وبغية زيادة الاحتضان والفعالية على الصعيد الوطني، أدخلت آليات التنسيق الوطنية و / أو الأمانات في إطار العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أنشئت أفرقة عاملة مواضيعية لمعالجة مجالات التركيز الرئيسية للعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة. ويمكن أيضا أن تنظر آليات تشاور أخرى بين الدول بشأن الهجرة في هذه الترتيبات. ولوحظ أن العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة التي كانت عمليات قائمة بذاتها تعتمد على تشكيل أقل رسمية وتسعى إلى تحقيق التقارب داخل المنطقة تمشيا مع الاتجاهات المحددة وطنيا، مما يؤثر على المستوى الإقليمي من المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، قدم رئيس عملية ألماني، كازاخستان، خبرة بشأن النهج المشتركة للهجرة في جميع الدول الأعضاء في عملية ألماني.

وقد وضعت العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة التي تم إنشاؤها مؤخرا، مثل عملية ألماني والعملية التشاورية الإقليمية العربية حول الهجرة، استراتيجيات ومواقف بشأن مختلف جوانب الهجرة، بما في ذلك بناء القدرات والبحوث. وكانت تلك العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة على استعداد للتعلم وتبادل خبراتها أيضا.

وقد اضطلعت أمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة بدور في تعزيز تبادل المعلومات والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء في العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة وكذلك مع غيرها من آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة. وتشمل المجالات الأخرى وضع جدول الأعمال، وتنفيذ المشاريع، وتحديد الشراكات؛ وفي هذا الصدد، كانوا في وضع أفضل لتقديم المشورة لكل من العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة إزاء المبادرات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشدد المشاركون على كيفية جعل التنقل البشري جانبا هاما من جوانب التنمية المستدامة، وشددوا على ضرورة اعتماد خطط عمل وطنية وإقليمية بشأن الهجرة تركز على أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وكان هناك مجال لزيادة مشاركة العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تشكيل السياسات وتبادل الممارسات الجيدة وبناء القدرات وتنفيذ المشروعات الموجهة وجمع البيانات والبحوث ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي وكذلك الحاجة إلى تعزيز الشراكات داخل الإقليم فيما بين العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية. وحُث جميع المنظمات على دعم العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة في تنفيذ الأهداف.

ثالثاً- دور المنظمات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومجالات التعاون المحتملة مع آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة

أقر إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين بالمسؤولية المشتركة عن إدارة تحركات اللاجئين والمهاجرين الكبيرة بطريقة إنسانية وحساسة وعاطفية ومركزة على الناس. وتختلف هذه المسؤولية حالياً بين بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد، تبعاً لطبيعة تدفقات الهجرة. ولا توجد استراتيجية أو سياسة واحدة تناسب الجميع بشأن إدارة الهجرة غير النظامية، لأن تدفقات الهجرة وأنماطها تختلف في أجزاء مختلفة من العالم. ومع ذلك، من المهم إدراك ضرورة تقاسم المسؤولية عن إدارة الهجرة غير النظامية، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تتصرف بمفردها في التعامل مع حالة إقليمية أو عالمية. وكما لوحظ خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني باللاجئين والمهاجرين، يمكن لمراكز التنسيق الإقليمية، وممثلي المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى أن توفر التوجيه للدول الأعضاء بشأن تقاسم المسؤوليات في التصدي للهجرة غير النظامية.

ونظرت **الجلسة 3** في مكانة العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك مجالات التعاون المحتملة بين برامج التركيز الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة.

واستناداً إلى الجلسة 2، ركزت الجلسة 3 على الجهات الفاعلة الإقليمية الهامة الأخرى للتصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة من أجل تحديد مجالات الشراكة المحتملة مع العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة.

وقدم **الفريق 1**، المعني باللجان الإقليمية للأمم المتحدة، معلومات عن ولاية تلك اللجان فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها ومتابعتها والأنشطة ذات الصلة في مختلف مناطق العالم.

وأوضح أن **اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة** مكلفة في خطة عام 2030 بمساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛ تقديم الدعم التقني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة الفعالة من وسائل التنفيذ؛ وتيسير المتابعة والاستعراض الفعالين. وقد أسندت إليها هذه الولاية في ضوء شمولها الشامل، وقوتها الجماعية، وطابعها الحكومي الدولي وقوتها، وولايتها الشاملة لعدة قطاعات، والخبرة المكتسبة في حشد توافق الآراء الإقليمي بشأن الاتفاقات الحكومية الدولية الرئيسية.

وقد اضطلعت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بعدد من المبادرات المشتركة للتصدي للهجرة، بما في ذلك حلقات العمل، بالنظر إلى عملها في مجال التعاون وتبادل الخبرات والعمل المشترك مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين. وكانوا على استعداد لتقاسم خبراتهم، وتطوير شراكات جديدة وتنظيم عملهم القائم في مجال الهجرة من أجل التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوصي بخمسة مجالات للتعاون بين آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة ولجان الأمم المتحدة الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة: (1) إدماج أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة في التخطيط الإنمائي الوطني والأطر المالية (وذلك أساساً من خلال تبادل المعلومات وبناء القدرات)؛ (2) تعزيز اتساق السياسات واتساقها وتنسيقها (على سبيل المثال للإبلاغ عن الأهداف المتصلة بالهجرة من خلال المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة التي تعمل في إطار اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لدعم التنفيذ والتعلم من الأقران واستعراض خطة عام 2030)؛ (3) تعزيز بيانات الدول الأعضاء وقدراتها الإحصائية لتنفيذ خطة عام 2030 (التي ستساعد على معالجة الثغرات في بيانات الهجرة كما حددتها العديد من برامج التركيز الإقليمية خلال الدورة 2)؛ (4) الاستفادة من الشراكات بين بلدان الجنوب

والشراكات الإقليمية (من خلال الخبرة وتقاسم المعارف)؛ (5) ترجمة النماذج الإقليمية (لا سيما تلك المتعلقة بوضع القواعد والمعايير) إلى سلع عامة عالمية.

وأبرزت مناقشات المائدة المستديرة مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة أهمية الشراكات بين اللجان الإقليمية والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد التنفيذ. وأوضح ممثل الإسكوا أن منظماتهم تدعم دولها الأعضاء في مجالات مثل متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030، وتحديد وسائل تعزيز البعد الإقليمي للتصدي لتحديات التنمية المستدامة وتنفيذ أهداف أهداف التنمية المستدامة، وتحسين جمع البيانات. وكان دعم الإسكوا للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 مركزا في الاستراتيجية الإقليمية للتنمية المستدامة للمنطقة العربية التي حددت الأولويات المتفق عليها بصورة متبادلة وطرائق التنفيذ والآليات المؤسسية والتشغيلية للتنفيذ؛ والتزام الدول الأعضاء المضمون؛ وتضمنت رؤية تستند إلى الشراكات. وكانت الأولوية في المنطقة العربية هي التصدي للهجرة من منظور جدول الأعمال المترابط والمتكامل. وستركز القضية الثانية من تقرير الوضع بشأن الهجرة في المنطقة العربية على الهجرة في أهداف التنمية المستدامة. وستنظر في وضع مؤشرات محددة للتوطين، لا سيما مقدار التحويلات المالية، وتكاليف التوظيف، والسياسات المتعلقة بالهجرة المنتظمة والأمنة والمفقودة جيدا. ومن المقرر عقد حلقة عمل للعملية الاستشارية الإقليمية العربية المعنية بالهجرة لتعزيز فهم الدول الأعضاء لخطة عام 2030 وما يترتب عليها من آثار على السياسات.

وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدم الدعم إلى دولها الأعضاء في مجالات مثل إنتاج المعارف وبناء القدرات والبيانات والإحصاءات وتصميم السياسات التي تعترف بالدور الحاسم للهجرة في تنمية مستدامة. وقدمت اللجنة توجيهات لدولها الأعضاء بشأن الاتساق والاستدامة في الإبلاغ عن خطة عام 2063: "أفريقيا التي نصبو إليها" (خطة عام 2063) للاتحاد الأفريقي وخطة عام 2030. وعزز أيضا الاتساق بين مختلف السياسات الوطنية بما يتفق مع البروتوكولات والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية، وعزز قدرة أصحاب المصلحة على تنفيذ السياسات التي تحسن النظم القانونية والإحصائية المتعلقة بالهجرة الدولية. واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بعمل تحليلي في شراكة مع مؤسسات البحوث الوطنية والإقليمية من أجل فهم أفضل لآثار اتجاهات الهجرة بالنسبة للقارة ووضعت سياسات بشأن التعليم والمهارات والتدريب لتلبية الاحتياجات والفرص الوطنية والإقليمية والدولية.

وقال إن الهجرة بوصفها عاملا هاما في تمكين التنمية الشاملة والمستدامة قد أدرجت في جداول أعمال الأحداث الإنمائية الرئيسية في جميع أنحاء أفريقيا مثل الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر الوزراء الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية أو منتدى التنمية الأفريقي العاشر. وفيما يتعلق بهجرة اليد العاملة، أطلق الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، مبادرة إدارة الهجرة من أجل التكامل والتنمية في أفريقيا (المعروفة أيضا باسم البرنامج المشترك للهجرة العمالة في أفريقيا)، وهي مبادرة شاملة وسياسية وعملية برنامج لتطوير وإدماج نهج هجرة اليد العاملة والتنقل عبر أفريقيا.

وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مفتوحة أيضا للعمليات الاستشارية المتعلقة بالهجرة الدولية على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بمشاركة بلدان المقصد وفي تصميم خطط العمل المتصلة بالهجرة وتنفيذها ودعمها في بلدان المنشأ. وبينما لم تنخرط مباشرة في العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، فإنه يرحب بتبادل المعلومات والممارسات الجيدة لتحسين قاعدة المعارف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة وتنفيذها، وهو أمر مهم لتوجيه سياسات الدول الأعضاء وبرامجها المتعلقة بالهجرة. وتضمنت المجالات التي تنطوي على إمكانات للتعاون مع العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة

بين الأقاليم بشأن الهجرة تحسين توليد البيانات، بما في ذلك البيانات المفصلة، ووضع إطار رصد قوي بشأن الهجرة؛ وتنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالهجرة نحو اتساق السياسات وتعميم الهجرة في التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية؛ والاستثمار في الشباب، وإعطاء الأولوية وضمان جودة التعليم والمهارات، وفرص عمالة الشباب في أفريقيا للتحضير للتحول الديمغرافي والاستفادة من مكاسبه الديمغرافية المحتملة، وفقا لخطة عام 2030.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد المشاركون على أهمية تبادل المعلومات وبناء الثقة من خلال العمليات الإقليمية من حيث إقامة صلات بين الدول وتيسير الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف في المستقبل. وغالباً ما كان ينظر إلى العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة إلى حد كبير على الحد من الهجرة غير النظامية وإدارة الهجرة بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية والسياسية للبلدان المقصد، في حين ساهم إشراك المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات ذات الصلة في حوارات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة إلى تغيير العقلية بشأن إدارة الهجرة. وركزت جهات فاعلة مختلفة على مختلف جوانب الهجرة، مثل البيانات والسياسات وسياسات محددة في بلدان مختلفة؛ ومن شأن الجمع بين كل تلك المعارف وتعزيز الشراكات القائمة وإنشاء شراكات جديدة عن طريق إشراك جميع أصحاب المصلحة والأوساط الأكاديمية والشباب والمهاجرين أنفسهم أن يساهموا في معالجة الهجرة من وجهة نظر شمولية فيما يتعلق بأهداف أهداف التنمية المستدامة المختلفة. ولذلك فإن هناك حاجة إلى تكامل أقوى فيما بين العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة وزيادة التعاون بين العمليات التشاورية الإقليمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة بشأن الثغرات الهامة التي تم تحديدها خلال جلسة الفريق 1.

وتناول **الفريق الثاني** دور المبادرات الرئيسية المتعددة الأطراف والمشاركة بين الأقاليم والمنظمات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ ووصفت الشراكات القائمة مع آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة؛ وأوصى بمجالات إضافية للتعاون.

وعمل **الاتحاد الأفريقي** مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في أفريقيا على تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. وفيما يتعلق بحوكمة الهجرة وسياساتها (الهدف 10 - 7)، قدم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء فيها والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية المبادئ التوجيهية والمبادئ اللازمة لصياغة وتنفيذ سياساتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة وفقاً للأولويات والموارد ذات الصلة، وربط الهجرة والتنمية. وكان المحور الرئيسي لذلك الإطار هو بناء القدرات في مجال إدارة الهجرة. ويجري حالياً تقييم مدى تنفيذ الإطار. ومن الصكوك الرئيسية الأخرى للاتحاد الأفريقي اتفاقية حماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) التي حددت مسؤوليات الدول وإطاراً قانونياً لمعالجة التشرد الداخلي، وتعزيز الحلول الدائمة، وحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم في أفريقيا (يستهدف هدف التنمية المستدامة 1.5 و 10.7 و 11.5 والهدف 13).

وقد عززت مبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر المبادرات القائمة لمكافحة الاتجار بالبشر دعماً لخطة عمل واغادوغو لمكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 5.2، 8.7، 10.7، 16.2.

وبدأت مبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين لدعم قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والاستجابة لها من أجل حماية اللاجئين وملتمسي اللجوء داخل القرن الأفريقي من منطقة أفريقيا، على طول الطرق الرئيسية الثلاثة إلى أوروبا، وعلى طول

الطرق الرئيسية إلى دول الخليج وداخل القارة الأفريقية. وفي وقت لاحق، أدت المبادرة إلى مبادرة طريق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والقرن الأفريقي (المعروفة باسم عملية الخرطوم) التي ركزت تحديدا على إحدى تلك الطرق.

ولوحظ أنه على الرغم من حجم التحويلات إلى القارة وداخلها، أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما واضحا بشأن الهدف 10 - جيم من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بفضل المعهد الأفريقي للتحويلات، وهو مبادرة للاتحاد الأفريقي أنشئت بدعم من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة. وساعد المعهد على خفض تكلفة التحويلات المالية وبناء قدرات جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمصارف المركزية ومرسلي التحويلات المالية والمستفيدين وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات ملموسة وأدوات تشغيلية لاستخدام التحويلات كأدوات للتنمية للحد من الفقر . وجمع البيانات عن تكلفة تدفقات التحويلات المالية، وإجراء بحوث بشأن الاستفادة من التحويلات المالية من أجل التنمية الاجتماعية. وقد استلهم الاتحاد الأفريقي أمثلة المكسيك وبعض الدول في الجنوب الأفريقي في مجال إدارة التحويلات المالية.

وبغية الحد من الهجرة غير النظامية والحد من ارتفاع تكلفة التحويلات المالية في نهاية المطاف، يسعى الاتحاد الأفريقي جاهدة لتحسين فرص هجرة اليد العاملة والتنقل داخل القارة من خلال برنامج الهجرة العمالية المشترك لأفريقيا. وكان هناك التزام قوي بضمان حرية التنقل لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في القارة بحلول عام 2018.

وشجع ممثل الاتحاد الأفريقي أوجه التآزر فيما بين العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة وغيرها من العمليات، واقترح أن تركز أيضا على قضايا تتجاوز الهجرة، مثل التجارة وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، مما يفترض مسبقا حرية تنقل الأشخاص والعمال. ويعتقد الاتحاد الأفريقي أنه لا ينبغي لمراكز الاستثمار الدولية التي تربط أفريقيا بالاتحاد الأوروبي أن تركز فقط على وقف التدفقات غير النظامية، بل ينبغي لها أيضا أن تتابع المبادرات الرامية إلى تعزيز التجارة من أجل الرخاء، وأن تحقق الرخاء في عملية الهجرة لكي تحل محل التدفقات غير النظامية مع الحركات المنتظمة.

وتعتبر الهجرة أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد حدد نهجها العالمي للهجرة والتنقل، وهو الإطار الشامل لسياسة الهجرة الخارجية وسياسة اللجوء في الاتحاد الأوروبي، كيف أجرى الاتحاد الأوروبي حواراته المتعلقة بالسياسة العامة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد استندت هذه الحوارات والتعاون إلى أولويات محددة بوضوح وضمنت في الأنشطة الخارجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التعاون الإنمائي. وأوردت الأجندة الأوروبية بشأن الهجرة استجابة أوروبية للحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وحددت خطوات أطول أجلا لإدارة الهجرة بجميع جوانبها، عن طريق تعميم الهجرة في جميع مجالات السياسة العامة، والجمع بين السياسات الداخلية والخارجية، والاستفادة على أفضل وجه من الاتحاد الأوروبي بما في ذلك الدول الأعضاء والمؤسسات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والسلطات المحلية، والشركاء الوطنيون خارج الاتحاد الأوروبي.

وينبغي أن تنظر استجابة إدارة الهجرة إلى ما بعد إدارة الأزمات وأن تكون هيكليّة. ولا يمكن لأي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن تدير الهجرة وحدها على نحو فعال؛ ولذلك فإن البعد الخارجي لسياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة أمر أساسي. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل عن كثب مع جميع الشركاء على المستويات الثنائية والإقليمية والقارية والعالمية، وكان حوار الهجرة في صميم نهجه إزاء الهجرة. وقدم الاتحاد الأوروبي دعما سياسيا وتقنيا وماليا إلى المنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة التي أنشأها، مثل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والحراك والعمالة؛ عملية الرباط؛ عملية الخرطوم؛ عملية بودابست، عملية براغ؛ ومجموعة الحوار بين الدول والاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن الهجرة؛ والحوار الإقليمي الشامل بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظمة الكاريبية بشأن الهجرة، الذي يغطي مجموعة كاملة من

قضايا الهجرة، وأتاح إجراء حوار متوازن بشأن المجالات الأربعة ذات الأولوية في إطار النهج العالمي للهجرة والحراك (الهجرة القانونية؛ الهجرة غير النظامية؛ الحماية الدولية؛ والهجرة والتنمية)، مع مراعاة أولويات البلدان الشريكة في الوقت نفسه. وقد أتاحت زيادة الثقة والفهم فيما بين المنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة الاتفاق والالتزام بشأن نقاط العمل. وحاول الاتحاد الأوروبي ضمان أن تساهم هذه الأطر في تحقيق نتائج ملموسة. واستخدم الصندوق الاستثماري للطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وهو أداة إنمائية تجمع معا موارد من جهات مانحة مختلفة من أجل تمكين استجابة سريعة ومرنة وجماعية للأبعاد المختلفة لحالة طوارئ، لدعم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في تلك المنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة. وكان من المتوقع أن يحشد إطار الشراكة الجديد للهجرة الموجه نحو تحقيق النتائج التابع للمفوضية الأوروبية وأن يركز العمل والموارد على عملها الخارجي بشأن إدارة الهجرة. وينبغي أن تتضمن تلك الإجراءات منظورا من أهداف التنمية المستدامة. وكان الهدف من خطة الاستثمار الخارجي الجديدة للاتحاد الأوروبي هو تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، ومن المتوقع أن يشجع الاستثمار في أفريقيا والبلدان المتاخمة للاتحاد الأوروبي على تعزيز الشراكات والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن استعراض ومتابعة أهداف التنمية المستدامة وعلى اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. وقال إن علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة لا غنى عنها للتصدي بفعالية للتحديات وجني ثمار الهجرة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشارك في عدد من آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة، التي تمكن، رغم أنها غير رسمية وغير ملزمة، من إجراء مشاورات منتظمة وزيادة الشراكات، وبناء القدرات، وأدت إلى تغييرات في السياسات والتشريعات والممارسات، مما ساعد على تقسيم الانقسام بين الشركاء على جميع المستويات، بإنشاء شبكات لتسهيل المواءمة بين المواقف؛ وزيادة الاحتضان. وكانت آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة حاسمة لضمان الالتزام بالأولويات المتصلة بالهجرة وتعزيز تنفيذ خطة عام 2030. وسينظر الاتحاد الأوروبي في إقامة شراكات بشأن إجراءات مشتركة ملموسة مع المزيد من آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة.

وكانت معظم تدفقات الهجرة داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي داخل المنطقة. ومن أجل تحسين إدارتها والمساهمة بالتالي في تحقيق خطة عام 2030، تضمنت المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية أحكاما بشأن رفاه المهاجرين وحماية حقوقهم عن طريق إلغاء الحصص لغير المقيمين ومتطلبات تصريح العمل للمواطنين من الدول الأعضاء؛ استفاد مهاجرون من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أيضا من نفس الخدمات الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والولاية ومعدل ضريبة السكن الوطني فيما يتعلق بضريبة الدخل الشخصي كمواطنين، إلى جانب الاعتراف التلقائي المتبادل بالشهادات والمؤهلات الأكاديمية. ومن شأن معاهدة للمعاشات التقاعدية، التي يجري التفاوض بشأنها حاليا، أن تسمح بتراكم المعاشات التقاعدية ونقلها ودفعها عبر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وأنشئت مجالس حكومية دولية معنية بالهجرة والشؤون الاجتماعية وشؤون المعاشات التقاعدية لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة والرفاه الاجتماعي للمهاجرين، مما يساهم في تحقيق الهدف 8-1 من أهداف التنمية المستدامة.

وعموما، فإن النقابات الاقتصادية والنقابات الإقليمية توفر حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، مما يتيح اتباع نهج مترابط لتنظيم الهجرة وإدارتها. غير أن تحديد النهج أو السياسات المشتركة بشأن الهجرة من بلدان ثالثة خارج الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية لا يزال يمثل مشكلة. وبما أن إدارة تدفقات الهجرة تقع على عاتق الحكومات الوطنية وليس على المستوى فوق الوطني، لم يتم بعد التوصل إلى موقف مشترك بشأن الهجرة. وبما أن الهجرة كثيرا ما تنبع من عدم المساواة في

الدخل وانعدام الفرص، فمن المهم معالجة هذه الأسباب الجذرية. ولكي تشجع الهجرة على التنمية، تحتاج سياسات التجارة الخارجية والاستثمار المشتركة أيضا إلى التصدي لتلك البلدان التي هي أسوأ حالا وإلى مصادر الهجرة. وحددت **المدى** مع ممثلي المنظمات الاقتصادية الإقليمية والمناقشة التي تلت ذلك المجالات المحتملة للشراكات الإقليمية فيما بين المنظمات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة وبرامج التعاون الإقليمي. وأوضح ممثل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أن ما يقرب من نصف مجموع الهجرة في أمريكا الجنوبية هو داخل المنطقة. وقد تطورت سياسة الهجرة في أمريكا الجنوبية في السنوات الماضية من سياسة تخفضية نسبيا تركز على الأمن والمراقبة إلى سياسة قائمة على حقوق الإنسان. إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه داخل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي في المنطقة وخارجها مستمدة من رابطات الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي مع البلدان الأخرى والروابط التي أقيمت مع برامج الإصلاح الإقليمي ومراكز الاستثمار الدولية. وقام الفريق العامل المعني بالشؤون القانونية والقنصلية التابع للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي ومنتدى الهجرة المتخصص التابع له بتعزيز التعاون وتنسيق السياسات ووضع آليات مشتركة تهدف إلى تعميق التكامل الإقليمي في مجال الهجرة.

وشكلت بعض الصكوك القانونية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، مثل اتفاق إقامة مواطني الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، والاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الضمان الاجتماعي للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وآلية التعاون القنصلي للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تقدما حقيقيا في إدارة الهجرة، والظروف عند تقييم حالات الهجرة غير النظامية، والحد من مواطن ضعف المهاجرين. وتم تبسيط السفر بين بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ولم يطلب سوى بطاقات الهوية. ويجري النظر في وضع قانون بشأن الاستحواذ التدريجي على المواطنة، ومن المتوقع تنفيذه بالكامل بحلول عام 2021، ومن ثم توفير الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين والمقيمين وضمان تكافؤ الفرص والظروف المعيشية وتكافؤ فرص الوصول إلى أسواق العمل، والنظم الصحية، والتعليم. وستشمل اتفاقية الهجرة الجديدة قيد النظر حاليا الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة.

وقال إن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تركز على حرية تنقل العمال المهاجرين ووضعت مبادئ توجيهية لحماية حقوق الفتيات والفتيان والمراهقين المهاجرين دعما للهدف 8 فضلا عن المبادئ التوجيهية للنساء ضحايا الاتجار بالبشر دعما للهدف 5. ومن المتوقع أن يساعد إنشاء اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمتنظمة على التصدي للتحديات التي تواجهها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي فيما يتعلق بتعزيز وتنفيذ الأهداف في جداول الأعمال الوطنية والإقليمية.

وأوضح ممثل **رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي** أن الهجرة تزيد أهمية بالنسبة لاقتصادات جنوب آسيا. وشكلت الحوالات جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان وعائدات النقد الأجنبي. ولا يزال جدول أعمال الهجرة في مرحلة مفاهيمية داخل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اعتمدت أطر تشريعية وإدارية لحماية العمال المهاجرين، إلا أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لم تعالج في عام 2014 الهجرة على الصعيد الإقليمي إلا بموافقتها على التعاون بشأن الهجرة الآمنة والمسؤولية الآمنة من جنوب آسيا لضمان السلامة والأمن ورفاهية العمال المهاجرين في بلدان المقصد خارج المنطقة. وكان لورقة المفاهيم المتعلقة بالتعاون الإقليمي بشأن الهجرة ثلاثة أهداف هي: إنشاء آلية مؤسسية على الصعيد الإقليمي؛ وتيسير وضع إعلان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين ورفاههم؛ وتحديد المجالات المواضيعية ذات الأولوية للتعاون الإقليمي وتيسير تبادل المعلومات وبناء المعارف

بشأن قضايا هجرة اليد العاملة. وقال إن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تتطلع إلى التعلم من حالات الهجرة غير المشروعة الأخرى والتعاون معها بشأن مسائل الهجرة.

واتفق المشاركون على أن الهجرة، باعتبارها ظاهرة عبر الحدود وعبر القارية، تتطلب بالضرورة إقامة شراكات وتتيح فرصة أساسية للدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتعزيز الشراكات القائمة من خلال آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة من أجل بناء علاقات جديدة وبناء قدرات جديدة . ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى للقضايا والتحديات المتصلة بالهجرة. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة تعزيز الحوار الإقليمي ونهج أكثر إلزاماً، ينبغي أن يشمل أيضاً المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وعززت الشراكات الاستجابات الشاملة عن طريق تقاسم المعارف والموارد والموارد المشتركة والاستفادة منها، وبالتالي توسيع نطاق التغطية، والمساعدة على التغلب على العقبات في الوصول إلى المحتاجين، وبناء القدرة على الصمود.

وينبغي تشجيع تبادل الخبرات وإيجاد أوجه التآزر بين العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة وغيرها من أصحاب المصلحة الإقليميين. ومن شأن قصص النجاح في الحوارات الإيجابية التي تؤدي إلى مزيد من التكامل الإقليمي أن تعزز مفهوم تقاسم المسؤولية والتضامن.

وفي حين أن الهجرة داخل المنطقة ذات أهمية رئيسية، فإنه من الضروري أيضاً مناقشة الهجرة من بلدان ثالثة خارج الكتل الإقليمية.

وأُتاحت خطة عام 2030 فرصة لتعميق التعاون القائم بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، وإقامة شراكات جديدة من أجل تحقيق الفعالية المتبادلة والمساءلة والتعلم، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وقد عملت بعض اللجان الإقليمية بالفعل مع العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في مناطقها، بينما كانت بعض اللجان الأخرى مستعدة لبدء هذا التعاون.

وكان الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي قد قاما بتعاون راسخ منذ فترة طويلة مع العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والمنتدى المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة. غير أن الاتحاد الأفريقي كان أكثر تركيزاً على مواءمة السياسات والتشريعات الإقليمية في حين أن الاتحاد الأوروبي أكثر تركيزاً على تنفيذ المشاريع المستهدفة. وتعاونت منظمات اقتصادية إقليمية أخرى أيضاً مع آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة في مناطقها، وهي مستعدة لتوسيع هذا التعاون لمعالجة الثغرات والتحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من خبراتها وأدواتها.

الاستنتاج

كان الهدف من الاجتماع العالمي السادس لرؤساء وأمانات العمليات الاستشارية الإقليمية والأقليمية والعالمية المعنية بالهجرة النظر في الهجرة الدولية من وجهة نظر التنمية المستدامة العالمية على النحو الذي يسمح به اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا وإعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين.

وأتاح الحوار الموسع مع الجهات الفاعلة الإقليمية الهامة - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمبادرات المتعددة الأطراف والمشاركة بين الأقاليم والمنظمات الاقتصادية الإقليمية - انطلاقاً من روح خطة عام 2030، وإعلان نيويورك، مناقشة غنية بشأن نهج تشاركي يعالج التحديات الراهنة المتعلقة بالهجرة .

وأبرزت المناقشات المشاركة الحالية لمختلف أصحاب المصلحة (آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة، المنظمات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة) في الأنشطة على المستوى الإقليمي بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة؛ والفجوات والتحديات التي صودفت في تلك العملية؛ والحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة والمجالات المحتملة لهذا التعاون.

وبينما تتعلق أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة بشكل صريح بالهجرة، فإن جميع أهداف التنمية المستدامة تتعلق، في الواقع، بالهجرة بطريقة أو بأخرى، بالنظر إلى النطاق الحالي للظاهرة وتنوعها. وقد وضعت خطة عام 2030 التزامات ثابتة وقدمت أهدافاً متكاملة ومتربطة.

والشراكات هي الوسيلة لتحقيق هذه الخطة المعقدة للغاية. وقال إن الهجرة هي حقيقة ينبغي إدارتها على نحو مستدام، ليس فقط في أوقات الأزمات، وتتطلب هذه الإدارة أطر للسياسة العامة وحوارا للسياسات بين مختلف المناطق، وآليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة، والجهات الفاعلة الأخرى. وفي حين أن الدور الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة يكمن في الحكومات، فإن جميع الجهات الفاعلة - المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمهاجرين أنفسهم - ينبغي أن تشارك في البحث عن حلول لمعالجة حالات الهجرة الراهنة في عالم معوم . وفي حين أن بعض الشراكات (على سبيل المثال مع المنظمات الحكومية الدولية) كانت معتادة بالنسبة لآليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة، ينبغي أيضاً استكشاف الشراكات مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمبادرات المتعددة الأطراف والمشاركة بين الأقاليم. وينبغي أيضاً النظر في إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتحسين خدمة المهاجرين.

وثالثاً، تعتبر خطة عام 2030 الهجرة وسيلة للتنمية، الأمر الذي يتطلب تغييراً في نهج إدارة الهجرة من جانب بعض أصحاب المصلحة. وكثيراً ما كانت النهج الحالية تركز على السيطرة ومجزأة. ودعت الخطة إلى اتباع نهج يركز على حقوق الإنسان مع إيلاء الاهتمام الكافي للحالات الفردية بدلا من معاملة المهاجرين معاملة جماعية. وتناولت خطة عام 2030 الأسباب الجذرية للفقر والحاجة العالمية إلى التنمية التي تعمل لصالح جميع الناس. وتهدف أهدافه الـ 17 و 169 هدفاً إلى معالجة الحواجز النظامية الرئيسية التي تعوق التنمية المستدامة. وتطابق وسائل التنفيذ الأهداف الطموحة للبرنامج، وركزت على التمويل والتكنولوجيا وتنمية القدرات.

وهناك حاجة ملحة لإطار ملموس يمكن أن يؤدي إلى تقاسم المسؤوليات والشراكات القوية على نحو فعال لتعزيز الهجرة التي تدار جيداً؛ يمكن وضع إطار من هذا القبيل نتيجة للمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة والمؤتمر الحكومي الدولي لعام 2018 بشأن الهجرة الدولية، حيث تعتبر آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة أدوات متاحة للاستفادة منها كجزء من عملية الاتفاق العالمي.

وأُتاحت المنظمة الدولية للهجرة الارتباط الرسمي مع الأمم المتحدة كمنظمة ذات صلة فرصة لاستعراض النظم التشغيلية وتعزيز العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل وتحديدًا تحقيق الأهداف المتصلة بالهجرة.

وتمنح الاجتماع عن النقاط الرئيسية التالية:

- ✍ الاعتراف بخطة عام 2030 بوصفها أداة قوية لإدماج الهجرة في جدول أعمال التنمية على جميع المستويات.
- ✍ الإقرار بارتباط جميع أهداف التنمية المستدامة بطريقة أو بأخرى بالهجرة وأن الجهات الفاعلة الإقليمية اضطرت إلى القيام بدور هام في تحقيق جميع الأهداف، مما يسهم في نهاية المطاف في سياسات الهجرة التي تدار بشكل جيد والهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة.
- ✍ الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة / المنتديات المشتركة بين الأقاليم بشأن الهجرة لدعم تنفيذ أهداف أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالهجرة.
- ✍ الاعتراف بمساعي التنفيذ والشراكات باعتبارهما مجالين رئيسيين للعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة لأداء دور في السعي إلى تنفيذ خطة عام 2030 المعقدة والطموحة.
- ✍ الاعتراف بأهمية وسائل التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات والابتكار والتكنولوجيا والتجارة.
- ✍ الوعي بمختلف الفرص والاحتياجات والتحديات المختلفة التي تواجهها العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة المرتبطة بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية، والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة التي كانت عمليات قائمة بذاتها، وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة على المستوى الإقليمي. وفي أفريقيا، كانت العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة تركز بالفعل على الجماعات الاقتصادية الإقليمية.
- ✍ الاعتراف بالحاجة إلى حوار معزز بالنظر إلى أنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع السياسات بشأن الهجرة.
- ✍ الفوائد الناشئة التي يمكن أن تحققها الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى على المستوى الإقليمي للتغلب على التحديات المطروحة وتوسيع نطاق مشاركة العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ✍ أهمية جمع بيانات موثوقة عن الهجرة وتقاسم تلك البيانات بين آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة.
- ✍ الاعتراف بأن اعتماد خطة عام 2030 وانضمام المنظمة الدولية للهجرة إلى منظومة الأمم المتحدة قد أوجدا حيزاً لتعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة و آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة، لا سيما العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة.

وأصدر الاجتماع التوصيات التالية:

- (أ) لا بد من أن تؤدي آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة، وبالأخص العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، دوراً في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة من خلال الإجراءات التالية:
- '1' توفير منبر للدول الأعضاء لمناقشة التحديات والفرص الإقليمية في تنفيذها للجوانب المتصلة بالهجرة من أهداف التنمية المستدامة.

'2' إعادة النظر في استراتيجياتها الإقليمية الحالية ومجالات التركيز وخطط العمل والبرامج التي تعكس أهداف التنمية المستدامة الجديدة ومواءمة تركيزها واستراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

'3' المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة والبحوث دعماً لتحقيق تلك الأهداف القريبة من مجال تركيزها.

'4' تشجيع السياسات الرامية إلى دعم أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني، والمساهمة في تنسيق تشريعات الدول المشاركة فيها، وتشجيع اتباع نهج سياساتية متقاربة في مناطق كل منها.

'5' بناء قدرات الدول الأعضاء فيها، وتيسير تبادل الخبرات، وتنفيذ آليات التعلم من الأقران واستعراض الأقران.

'6' جمع بيانات موثوق بها، وإجراء البحوث، وإعداد التقارير التي يمكن إدراجها في الاستعراضات الوطنية أو الإقليمية، التي يتم الإبلاغ عنها في المنتدى الإقليمية ذات الصلة، أو إدراجها في الاستعراضات ذات الصلة في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

'7' تشجيع المزيد من أوجه التآزر بين العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة والعمليات العالمية، لا سيما الحوار الدولي بشأن الهجرة و المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

'8' جلب منظور الهجرة إلى المناقشات في الهيئات الإقليمية أو العالمية الأخرى.

'9' العمل كمنبر لدعم المشاورات الإقليمية الرامية إلى وضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة والمساهمة فيه من خلال الجهود القائمة التي تبذلها العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة.

'10' التماس وإقامة شراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الجهات الفاعلة الأخرى على الصعيد الإقليمي، ولا سيما اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، ولكن أيضاً مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(ب) كان التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي، ولا سيما مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، ضرورياً لتعزيز الهجرة الكريمة والمنظمة والأمنة لصالح الجميع، ومن ثم المساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة أهداف.

(ج) دعم المنظمة الدولية للهجرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكانت أدوات وموارد المنظمة الدولية للهجرة متاحة لجميع الدول الأعضاء، والشركاء، والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية.

وأقر المشاركون بدور المنظمة الدولية للهجرة بصفتها الوكالة الرائدة العالمية المعنية بالهجرة، ورحبوا على وجه الخصوص بجهودها الرامية إلى دعم آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة وغيرها من المنظمات الإقليمية في الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتيسير الحوار بشأن السياسات والشراكات في هذا الصدد. وجرى الإعراب عن الشكر للمنظمة الدولية للهجرة لاستضافتها الاجتماع ورئاسة المداولات.

المرفق الأول: ملخص الرئيس

- 1- انعقد الاجتماع العالمي السادس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة في قصر الأمم بجنيف، سويسرا في 13 أكتوبر 2016 تحت عنوان "الهجرة وأهداف التنمية المستدامة: دور آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة ودور المنظمات الاقتصادية الإقليمية".
- 2- وقد جاء الاجتماع في حينه تماما نظرا لبدء تنفيذ "تحويل علمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (خطة عام 2030)، التي تدمج الهجرة ضمن نهج التنمية العالمية. وركزت الإجراءات على دور آليات التشاور بين الدول المعنية بالهجرة، ولا سيما العمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة، ولكن أيضا المحافل داخل الإقليم بشأن الهجرة والعمليات العالمية المتعلقة بالهجرة، وغيرها من العمليات والجهات الفاعلة الإقليمية.
- 3- وكان لاجتماعات الاجتماع تركيز عملي على زيادة تيسير تحديد الشراكات المحتملة بين هذه البلدان وغيرها من الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي، مثل المنظمات الاقتصادية الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة.
- 4- وجمع الاجتماع 68 ممثلا. ممثلون عن رؤساء وأمانات 21 عملية من العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة،³ إلى جانب ممثلين عن المنظمات الاقتصادية الإقليمية،⁴ واللجان الإقليمية للأمم المتحدة.⁵
- 5- وعقدت اللجنة الخامسة مباشرة بعد حلقة العمل الدولية الثانية بشأن الحوار بشأن الهجرة التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة بعنوان "متابعة واستعراض الهجرة في أهداف التنمية المستدامة" (11 - 12 أكتوبر 2016)، وحدث آخر للمنظمة الدولية للهجرة بشأن أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة، وشارك أيضا 6 مشاركين في الدعوة إلى البرنامج العالمي السادس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة.⁶ وقدمت جلسة إعلامية عن حلقة العمل الثانية لإدارة الهوية أثناء الاجتماع كجزء من العرض الذي قدمه المضيف.

3 + 5 حوار حول الهجرة في غرب المتوسط، حوار أبو ظبي، عملية ألماني بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية، العملية الاستشارية الإقليمية العربية حول الهجرة، عملية بالي، عملية بودابست، عملية كولومبو، ميدكوم، إيغاد رسيب، إيغك، ميدكاس، ميدسا ميدوا، براغ بروسيس، بويلا بروسيس، ربات بروسيس، ساسم، بان-أفريكان فورم، إدم، غفمد أند ذي كاريبيان ميغراتيون كونسولتاتيونس [العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة الناشئة].

4 ممثلون عن الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي للاتحادات الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وسارك.

5 ممثلون عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة.

6 5 + 5 حوار حول الهجرة في غرب المتوسط، أركب، عملية بويلا، عملية كولومبو، عملية الرباط، إيالك.

6- وأبلغت الدورة الأولى المشاركين بشأن إدماج المهجرة في خطة عام 2030 وأهمية الشراكات لتحقيقها. وقد أتاحت هذه الجلسة فرصة لمناقشة دور هذه البلدان في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمهجرة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

7- وركز رئيس اللجنة على دور الشراكات من أجل التنمية المستدامة، لا سيما على الصعيد الإقليمي، وبالأخص الإشارة إلى الأهداف الأربعة التالية: الأهداف، ونوع الجنس، والحكومات، والنظام الاقتصادي العالمي الذي لم يتخلف أحد عن الركب.

8- وركزت الجلسة الثانية على مشاركة المنتديات الإقليمية المعنية بالمهجرة ومراكز التركيز الإقليمية في الأنشطة التي تسهم في خطة عام 2030. ونظر الفريق 1 في خطط التركيز الإقليمية التي ترتبط رسمياً بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وأوضح الفريق 2 العمل الذي اضطلعت به خطط العمل الإقليمية القائمة بذاتها. وقد أعاد الفريق الثالث النظر في دور أمانات برنامج التعاون الإقليمي في صياغة جداول أعمال برنامج الحوار الإقليمي لتشمل أهداف التنمية المستدامة. واستكشفت الدورة، من خلال أفقتها الثلاثة، الفرص والتحديات التي تواجهها خطط التركيز الإقليمية المرتبطة بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية، والمراكز الإقليمية للعمليات التي هي عمليات قائمة بذاتها وأمانات برنامج التعاون الإقليمي في الإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمهجرة على المستوى الإقليمي.

9- وركزت الجلسة 3 على دور كل من المنظمات الاقتصادية الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومشاركتها الحالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمهجرة، لا سيما على الصعيد الإقليمي، واستكشافها من خلال مجالين محتملين من أجل التعاون مع برامج التركيز الإقليمية في هذا الصدد. وأبلغ الفريق الأول عن ولاية لجان الأمم المتحدة الاقتصادية في تنفيذ واستعراض ومتابعة خطة عام 2030 والأنشطة ذات الصلة في مختلف مناطق العالم. وتناولت حلقة النقاش 2 والجدول السياحي ذات الصلة دور المنظمات الاقتصادية الإقليمية في عام 2030 تنفيذ جدول الأعمال. وعقب مناقشات تهدف إلى تحديد المجالات المحتملة للشراكات على المستوى الإقليمي بين المنظمات الاقتصادية الإقليمية والمجموعات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة وبرامج التعاون الإقليمي.

10- وفي المناقشات العامة، أبرز المشاركون عدة نقاط رئيسية:

🔹 الاعتراف بخطة عام 2030 بوصفها أداة قوية لإدماج المهجرة في جدول أعمال التنمية على جميع المستويات.

🔹 الإقرار بأن جميع أهداف التنمية المستدامة تستهدف بطريقة أو بأخرى المهجرة، وأن على الأطراف الفاعلة على المستوى الإقليمي أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق جميع

الأهداف مما يسهم في نهاية المطاف في سياسات الهجرة التي تدار بشكل جيد والهجرة المأمونة والمنظمة والمتظمة.

لـ الاعتراف بالدور الأسمى الذي يمكن أن تلعبه مسارات التركيز على النتائج /

الأهداف الإنمائية المتكاملة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالهجرة.

لـ الاعتراف بالتنفيذ والشراكات باعتبارها مجالين رئيسيين لمؤشرات التركيز على المشاركة في الاضطلاع

بدور في معالجة خطة التنمية المعقدة والطموحة لعام 2030 والقبض عليها.

لـ الاعتراف بأهمية وسائل التنفيذ ولا سيما البيانات والابتكار والتكنولوجيا والتجارة.

لـ الوعي بالفرص والاحتياجات والتحديات المختلفة التي تواجهها (1) تلك البرامج التي ترتبط بالمنظمات

الاقتصادية الإقليمية، و (2) تلك البرامج، التي هي عمليات قائمة بذاتها، (3) فضلا عن أمانات

الحزب الشيوعي الثوري في المساهمة في تنفيذ أهداف أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة على

المستوى الإقليمي، حيث تقود أفريقيا الطريق إلى اقتراح ترسيخ مسارات التركيز الإقليمية في المجتمعات

الاقتصادية الإقليمية.

لـ الاعتراف بالحاجة إلى حوار معزز نظرا إلى أنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع السياسات بشأن الهجرة.

لـ الفوائد الناشئة التي يمكن أن تحققها الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى على المستوى الإقليمي

للتغلب على التحديات وتوسيع مشاركة في الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لـ أهمية جمع بيانات موثوقة عن الهجرة والمشاركة داخل وإلى إسمز.

لـ الاعتراف بأن اعتماد خطة عام 2030 والمنظمة الدولية للهجرة اللتين تنضماني إلى الأمم المتحدة يمكنان

من تعزيز التعاون بين لجان أخالقيات الأمم المتحدة و إسمس، ال سيما برامج التركيز الإقليمية.

13 - وأسفر الاجتماع عن التوصيات التالية:

(أ) للبرامج القطرية لإدارة الكوارث، ولا سيما برامج التركيز الإقليمية، دور تضطلع به لدعم تحقيق أهداف

أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة من خلال الإجراءات التالية:

"1" توفير منبر للدول الأعضاء لمناقشة التحديات والفرص الإقليمية في تنفيذها لجوانب الهجرة من أهداف التنمية المستدامة.

"2" إعادة النظر في استراتيجياتها الإقليمية الحالية ومجالات التركيز وخطط العمل والبرامج التي تعكس أهداف التنمية المستدامة الجديدة ومواءمة تركيزها واستراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

"3" الذهاب إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة والبحوث لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تلك القريبة من مجال تركيزها.

"4" تشجيع السياسات الداعمة لأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني التي تسهم في تنسيق تشريعات الدول المشاركة فيها، وتعزيز نهج السياسات المتقاربة في مناطق كل منها.

"5" بناء قدرات الدول الأعضاء المعنية، وإجراء تبادل الخبرات، وتنفيذ آليات التعلم من الأقران واستعراض الأقران.

"6" جمع البيانات الموثوقة وإجراء البحوث وإعداد التقارير التي يمكن إدراجها في الاستعراضات الوطنية أو الإقليمية التي يتم الإبلاغ عنها في المنتديات الإقليمية ذات الصلة أو الإفادة من الاستعراضات ذات الصلة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

"7" تعزيز المزيد من أوجه التآزر بين برامج التركيز على المستوى الإقليمي والعمليات العالمية، ولا سيما برنامج إدارة الهجرة والتنمية، والحوار العالمي الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية (أون هلد).

"8" جلب "منظور الهجرة" للمناقشات في الهيئات الإقليمية أو العالمية الأخرى.

"9" العمل كمنصة لدعم المشاورات الإقليمية من أجل وضع الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والعادية والمساهمة فيه من خلال الجهود الحالية ل رسيب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة.

"10" السعي والدخول في شراكات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الجهات الفاعلة الأخرى على المستوى الإقليمي، ولا سيما اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، ولكن أيضا مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(ب) إن التعاون والشراكات على المستوى الإقليمي، ولا سيما مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، ضرورية لتعزيز الهجرة الكريمة والمنظمة والأمنة لصالح الجميع، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة.

(ج) مواصلة دعم المنظمة الدولية للهجرة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتاح أدوات وموارد المنظمة الدولية للهجرة لجميع الدول الأعضاء والشركاء، ومكاتب التنسيق الإقليمية، والمجموعات الاقتصادية للأمم المتحدة، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية.

14- وأعرب المشاركون عن امتنانهم للمنظمة الدولية للهجرة لاستضافتهم هذه المداولات وتروؤسها بسخاء.

15- وأقر المشاركون بدور المنظمة الدولية للهجرة بوصفها الوكالة الرائدة العالمية المعنية بالهجرة، ولا سيما جهودها الرامية إلى دعم هذه البلدان وغيرها من المنظمات الإقليمية في الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتيسير الحوار بشأن السياسات والشراكات في هذا الصدد.

المرفق الثاني: جدول الأعمال

10:00-09:00	التسجيل
10:10-10:00	الافتتاح الرسمي
	الكلمات الافتتاحية سعادة السفير وليّمْ لاسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة
11:10-10:10	الجلسة الأولى - عرض تمهيدي مديرة المناقشة: السيدة كريمة القري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية، ورئيسة الشعبة المعنية بخطة عام 2030، شعبة التنمية الاجتماعية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
	مراجعة الهجرة في أهداف التنمية المستدامة. عرض مقدّم من طرف الجهات المضيفة للاجتماع العالمي السادس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية المنعقد في 2016، واجتماع واستخلاص المعلومات حول نتائج حلقة العمل الثانية من الحوار الدولي بشأن الهجرة 2016 السيدة جبل هيلك، مديرة إدارة التعاون الدولي والشراكات، المنظمة الدولية للهجرة الدور الرئيسي الذي تؤديه الشراكات من أجل التنمية المستدامة السيدة نهيمة صبحان، الشؤون السياسية، وزيرة مستشارة في البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، رئيسة المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية 2016 أسئلة وأجوبة. نقاش
11:10-13:00	الجلسة الثانية - دور العمليات التشاورية الإقليمية في تنفيذ خطة عام 2030. الفرص والتحديات مدير المناقشة: السيد ندير الحبيب، الأمين العام، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، رئاسة، حوار مجموعة 5+5 بشأن الهجرة في غرب البحر الأبيض المتوسط
	المجموعة الأولى- ربط العمليات التشاورية الإقليمية رسمياً بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية <ul style="list-style-type: none"> السيد انفالي سانوه، مدير الحركة الحرة والسياحة، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس حوار الهجرة في غرب أفريقيا، وعضو اللجنة التوجيهية لعملية الرباط السيد أنتوني ماسيليللا، الأمين الدائم لوزارة الشؤون الداخلية في سوازيلاند، رئيس حوار الهجرة في جنوب أفريقيا المجموعة الثانية- العمليات القائمة بذاتها <ul style="list-style-type: none"> السيد أكمادي سارباسوف، رئيس لجنة العمل والحماية الاجتماعية والهجرة في كازاخستان، رئيس عملية ألماني سعادة السيدة ثلاثا أتوكورال، وزيرة التشغيل الخارجي في سري لانكا، ورئيسة العملية الاستشارية الإقليمية بشأن العمل في الخارج والعمل التعاقد بالنسبة لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو) المجموعة الثالثة- دور أمانات العمليات التشاورية الإقليمية <ul style="list-style-type: none"> السيدة إيناس الفرجاني، مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية، ورئيسة أمانة العملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة السيد سلفادور غوتيريس، مسؤول إقليمي عن السياسات وعمليات الاتصال، المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في أمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي (عملية بويلا) مناقشة عامة

7 التقاط صورة جماعية	13:15-13:00
استراحة الغذاء	13:15-15:00
<p>الجلسة الثالثة – مكانة عمليات التشاور الإقليمي في الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق التنمية المستدامة. مجالات التعاون المحتملة بين عمليات التشاور الإقليمي واللجان الإقليمية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة</p> <p>مديرة المناقشة: سعادة السيدة ماريا أندريا ماتاموروس كاستيلو، نائب وزير العلاقات الخارجية لجمهورية هندوراس، رئيسة المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة (عملية بويلا)</p>	00-17:30:15
<p>المجموعة الأولى- اللجان الإقليمية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة</p> <p>المقدم الرئيسي :</p> <ul style="list-style-type: none"> السيدة تاكيبوا مانوه، مديرة شعبة سياسة التنمية الاجتماعية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) <p>كلمات موجزة لتقديم ممثلي اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بشأن المجالات المحتملة للتعاون مع العمليات التشاورية الإقليمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي</p> <p>المجموعة الثانية- مبادرات متعددة الأطراف والمشاركة بين الأقاليم</p> <ul style="list-style-type: none"> سعادة الدكتور أولواله مايغون، مدير إدارة الشؤون الاجتماعية، مفوضية الاتحاد الأفريقي سعادة السفير السيد بيتر سورنسن، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف سعادة السيد تيمور سليمانوف، عضو مجلس اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وزير مكلف بالشؤون الاقتصادية والسياسات المالية في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية <p>المنظمات الاقتصادية الإقليمية</p> <p>كلمات موجزة لتقديم ممثلي المنظمات الاقتصادية الإقليمية المعنية بمجالات التعاون المحتملة بين عمليات التشاور الإقليمي من أجل تنفيذ أهداف التنمية على الصعيد الإقليمي</p> <p>مناقشة عامة</p>	
الختام الرسمي للاجتماعات	18:00-17:30
<p>ملخص النقاشات والمضي قدماً</p> <p>المقررة: السيدة نيكوليتا جيوردانو، رئيسة قسم الشراكات الدولية، المنظمة الدولية للهجرة</p> <p>الكلمات الختامية</p> <p>سعادة السفيرة السيدة لورا ثومبسن شاكون، نائب المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة</p>	

المرفق الثالث: قائمة المشاركين

أولاً- المشاركون من العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (RCPs) والمنتديات الإقليمية بشأن الهجرة (IRFs) والعمليات العالمية بشأن الهجرة

#	العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	الاسم	المنصب
1.	حوار مجموعة 5+5 بشأن الهجرة في غرب البحر الأبيض المتوسط	السيد ندير الحبيب	الأمين العام، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
2.	عملية ألماني بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد أكمادي سارباسوف، رئيس	رئيس لجنة العمل والحماية الاجتماعية والهجرة في كازاخستان، وزارة الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية في كازاخستان
3.	عملية ألماني بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد تيمور شيميرجينوف	نائب مدير مكتبة الرئيس الأول، الإدارة الرئاسية لحكومة كازاخستان
4.	عملية ألماني بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية، أمانة العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيدة تاتيانا حادجيمانويل	نائب المنسق لآسيا الوسطى، كبير منسقي البرامج، المنظمة الدولية للهجرة كازاخستان
5.	عملية ألماني بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيدة أينور دانيونفا	سكرتير أول، البعثة الدائمة لكازاخستان
6.	العملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة	السيد سامي نجا	الوزير المستشار، البعثة الدائمة في تونس
7.	أمانة العملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة / جامعة الدول العربية	السيدة إيناس الفرجاني	مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية
8.	عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	سعادة السيد أندرو غولدزينوسكي	السفير المعني بتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر في أستراليا، وزارة الخارجية والتجارة في أستراليا
9.	عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية	السيد لارس يوهان لونباك	كبير موظفي سياسات الهجرة، مكتب الدعم الإقليمي لعملية بالي

		ذات الصلة، أمانة العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	
10.	السيدة ليزا كراوفورد المدير المشارك (أستراليا)، مكتب الدعم الإقليمي	عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة، أمانة العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	
11.	السيد لانس بونيو كبير موظفي تطوير البرامج والاستراتيجيات، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في أستراليا	عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة، أمانة العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	
12.	السيدة تيكا ويهانا ساري طاهر سكرتير أول، البعثة الدائمة لإندونيسيا	عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة	
13.	السيدة أوليم كورال مستشار، البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة في جنيف	عملية بودابست، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	
14.	السيد أيدين توبكو مستشار، البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة في جنيف	عملية بودابست، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	
15.	السيدة سيديف ديرينغ مستشار إقليمي برتبة أقدم - طرق الحرير، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	عملية بودابست، أمانة العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	
16.	السيد مولا ميلومو مدير عام لشؤون الهجرة، أمانة السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	حوار الهجرة من الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب (السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي فيما سبق، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة)	
17.	السيد عيسى حسين غدي خبير في شؤون الهجرة، وحرية الحركة العمل، إدارة الشؤون القانونية وشؤون الشركات، أمانة السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	أمانة حوار الهجرة من الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب (السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي فيما سبق، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة)	
18.	سعادة الدكتور عبد الرحمن سيللا وزير مالي الخراج والتكامل الأفريقي	الحوار الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة	

		والتنمية (عملية الرباط)	
19.	الحوار الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية (عملية الرباط)	السيدة نيما غيندو	مستشار تقني
20.	الحوار الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية (عملية الرباط)	السيد سيدي محمد يوبا سيدبي	مستشار، البعثة الدائمة لمالي
21.	الحوار الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية (عملية الرباط)	السيد عبد الله كونات	مستشار، البعثة الدائمة لمالي
22.	أمانة الحوار الأوروبي الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية (عملية الرباط)	السيدة أودري جوليفل	مدير برامج
23.	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد)، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيدة فادية أبو بكر الوهان	مدير البرامج، الصحة والتنمية الاجتماعية، أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد)
24.	أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد)، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد أرون تيكلفزي	موظف الاتصال الوطني لدى الاتحاد الأفريقي / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا / ايغاد، كبير موظفي الاتصال في أديس أبابا، المنظمة الدولية للهجرة
25.	والمشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	سعادة السيد ميشيل لاستشينكو	السفير، المبعوث الخاص لشؤون الهجرة واللجوء، وزارة خارجية بلجيكا
26.	المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين، أمانة العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيدة كيللي ريان	منسق، أمانة المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين
27.	المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين، أمانة العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد باتريك وال	مستشار، أمانة المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين
28.	حوار الهجرة في دول أفريقيا الوسطى، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد بول برنارد أوندرز	مدير شؤون الهجرة والنزوح، وزارة الداخلية واللامركزية في جمهورية الكونغو
29.	الحوار بشأن الهجرة في الجنوب	أنثوني ماسيليللا، الأمين الدائم	الأمين الدائم لوزارة الداخلية في سوازيلند

	الأفريقي، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	لوزارة الشؤون الداخلية في سوازيلاند، رئيس حوار الهجرة في جنوب أفريقيا	
30.	الحوار بشأن الهجرة في الجنوب الأفريقي، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد سانديل ألتون لوخيلي	سكرتير أول، البعثة الدائمة لسوازيلاند
31.	حوار الهجرة في غرب أفريقيا، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد انفالي سانوه، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس حوار الهجرة في غرب أفريقيا	مدير الحركة الحرة والسياحة
32.	المشاورات الوزارية بشأن العمالة في الخارج والمشاورات الوزارية التعاقدية بشأن العمالة في الخارج، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (عملية أبو ظبي)	الدكتور عبد الله الراشدي	رئيس الوحدة التقنية، الهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت
33.	عملية براغ	الدكتور راديم زاك	مدير البرامج، عملية براغ - بناء شراكات الهجرة، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
34.	عملية براغ	سعادة السيد بيوتر ستاتشانزيك	الممثل الدائم للبعثة الدائمة لجمهورية بولندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
35.	عملية براغ	السيد لوكاش روزيشي	سكرتير ثان، البعثة الدائمة لجمهورية بولندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
36.	المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (عملية بوينيلا)	سعادة السيدة ماريا أندريا ماتاموروس كاستيلو	نائب وزير العلاقات الخارجية لجمهورية هندوراس، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي التابعة لهندوراس
37.	المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (عملية بوينيلا)	سعادة السيد ريزو ألفاريز	البعثة الدائمة لهندوراس
38.	المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (عملية بوينيلا)	السيدة ليليان خواريز	البعثة الدائمة لهندوراس
39.	أمانة المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة،	السيد سلفادور غوتيريس	سكرتير فني مؤقت، المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة،

	العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (عملية بويلا)	العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة
40.	العملية الاستشارية الإقليمية بشأن العمل في الخارج والعمل التعاقدى بالنسبة لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو)	سعادة السيدة ثلاثا أتوكورال وزيرة النهوض بالعمالة الأجنبية والرفاه في سري لانكا
41.	أمانة العملية الاستشارية الإقليمية بشأن العمل في الخارج والعمل التعاقدى بالنسبة لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو)	السيد بيتا غاماج جاميني سينارات يابا القائم بأعمال نائب المدير العام (العلاقات الخارجية)، وزارة النهوض بالعمالة الأجنبية والرفاه في سري لانكا
42.	أمانة العملية الاستشارية الإقليمية بشأن العمل في الخارج والعمل التعاقدى بالنسبة لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو)	سعادة السيد رافيناثا ب. أرياسينيا السفير، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، البعثة الدائمة لسري لانكا
43.	أمانة العملية الاستشارية الإقليمية بشأن العمل في الخارج والعمل التعاقدى بالنسبة لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو)	السيدة سامانثا جاياسوريا نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة لسري لانكا
44.	أمانة العملية الاستشارية الإقليمية بشأن العمل في الخارج والعمل التعاقدى بالنسبة لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو)	السيدة هيتيواتاج شاشلكا ثافيشاني سوماراتني مستشار، البعثة الدائمة لسري لانكا
45.	مؤتمر الهجرة لأمريكا الجنوبية، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	سعادة السيد كارلوس أبيلغرين مدير الشؤون القنصلية والهجرة، وزارة خارجية شيلي
46.	مؤتمر الهجرة لأمريكا الجنوبية، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد خورخي بريزويلا البعثة الدائمة لباراغواي
47.	مؤتمر الهجرة لأمريكا الجنوبية، العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد بيدور أ. هيرنانديز المدير الفرعي للهجرة الدولية، مديرية السياسة القنصلية، وزارة الشؤون الخارجية في شيلي
48.	مؤتمر الهجرة لأمريكا الجنوبية، العملية	السيد كارلوس رامون فيرا أغيليرا مدير الشؤون القنصلية السياسية، المديرية العامة

	التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	للشؤون القنصلية، وزارة خارجية باراغواي
49.	مؤتمر الهجرة لأمريكا الجنوبية، أمانة العملية التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة	السيد ديجو بيلتراند
50.	مشاورات الهجرة الكاريبية [العملية التشاورية الإقليمية الناشئة بشأن الهجرة في منطقة الكاريبي]	السيدة شارمين غاندي أندروز
51.	المنتدى الإقليمي المشترك المعني بالهجرة في أفريقيا (المنتدى الأفريقي)	السيد تشارلز كوينين
52.	رئاسة المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية	السيدة نعيدة صبحان
53.	مكتب دعم المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية	السيدة استريلا لاجوم
		رئيسة وحدة دعم المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية

ثانياً- المشاركون من غير آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة
ثانياً-ألف- المنظمات الاقتصادية/المجموعات الاقتصادية الإقليمية

#	المنظمة	الاسم	المنصب
54.	مفوضية الاتحاد الأفريقي	سعادة الدكتور أولوالي مايغون	مدير، إدارة الشؤون الاجتماعية
55.	مفوضية الاتحاد الأفريقي	السفير جان ماري إهوزو	الممثل الدائم لوفد الاتحاد الأفريقي
56.	اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية	سعادة السيد تيمور سليمانوف،	عضو مجلس اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وزير السياسات الاقتصادية والمالية
57.	اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية	السيد سمات علييف	رئيس إدارة هجرة العمالة بالنيابة التابعة للجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
58.	وفد الاتحاد الأوروبي	السفير بيتر سورنسن	رئيس وفد الاتحاد الأوروبي
59.	وفد الاتحاد الأوروبي	السيد إروان مارتيل	مستشار أول (الهجرة واللجوء)
60.	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	السيدة ريتا ديتال	مدير المعلومات والتخفيف من وطأة الفقر، الأمين العام، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
61.	السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)	السيد رافاييل ريس	رئيس أركان الممثل السامي

ثانياً-باء- الأمم المتحدة واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

#	المنظمة	الاسم	المنصب
62.	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	السيدة تاكيو مانوه	مديرة شعبة سياسة التنمية الاجتماعية
63.	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	السيدة كريمة القرى،	رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية، ورئيسة الشعبة المعنية بخطة عام 2030، شعبة التنمية الاجتماعية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
64.	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	السيد ميشيل كافينانو	رئيس وحدة اللجوء والهجرة، مقر المفوضية
65.	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	السيدة سارة إليوت	مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ثانياً-جيم- الجهات المانحة للحدث

#	المنظمة	الاسم	المنصب
66.	البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة	السيد شون شون	الموظف التنفيذي (الهجرة)
67.	مكتب وزارة الخارجية الأمريكية للسكان واللاجئين والهجرة	السيدة سوزان شيلدون	مدير مكتب الهجرة الدولية
68.	مكتب وزارة الخارجية الأمريكية للسكان واللاجئين والهجرة	السيدة كاري بيترسون	مسؤول عن البرامج

ثانياً-دال- المنظمون (المنظمة الدولية للهجرة)

#	المنظمة	الاسم	المنصب
69.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	سعادة السفير ولیم لاسي سوينغ	المدير العام
70.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	سعادة السفيرة السيدة لورا ثومبسن شاكون	نائب المدير العام
71.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة آنا دوران سالفاتييرا	كبير المستشارين الإقليميين للأمريكتين
72.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيد أكيو ناكاياما	كبير المستشارين الإقليميين لآسيا

73.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة جيل هيلك	مديرة إدارة التعاون الدولي والشراكات
74.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة نيكوليتا جيوردانو	رئيسة شعبة الشراكات الدولية، إدارة التعاون الدولي والشراكات
75.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة كريستينا غالستيان	مسؤول عن سياسات الهجرة، شعبة الشراكات الدولية، إدارة التعاون الدولي والشراكات
76.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيد ديفيد مارتينيو	موظف معاون لشؤون سياسات الهجرة، شعبة العمليات المتعددة الأطراف، إدارة التعاون الدولي والشراكات
77.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيد عزوز سمري	رئيس شعبة الأجهزة الرئاسية
78.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة مايلان تاي	مسؤول عن سياسات الهجرة، شعبة الشراكات الدولية، إدارة التعاون الدولي والشراكات
79.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة راشيل فيلاسكو	مسؤول عن سياسات الهجرة، شعبة الشراكات الدولية، إدارة التعاون الدولي والشراكات
80.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة باتريشيا ريبير	رئيس أمانة الاجتماعات، شعبة الأجهزة الرئاسية، إدارة التعاون الدولي والشراكات
81.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة كلودين فافرات	مساعد الاجتماعات، أمانة الاجتماعات، شعبة الأجهزة الرئاسية، إدارة التعاون الدولي والشراكات
82.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة ميليسا بوليك شيرا	مساعد الاجتماعات، أمانة الاجتماعات، شعبة الأجهزة الرئاسية، إدارة التعاون الدولي والشراكات
83.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة إليني ألكسندرو	مستشار البحوث، إدارة التعاون الدولي والشراكات
84.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة أماندا نيرو	مسؤول عن الاتصالات (وسائط الإعلام المتعددة)، شعبة الإعلام والاتصال، إدارة التعاون الدولي والشراكات
85.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة سيسيليا هيدلوند	متدربة، شعبة الشراكات متعددة الأطراف، إدارة التعاون الدولي والشراكات
86.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة باولا بينيا	مسؤول عن سياسات الهجرة، شعبة الأجهزة الرئاسية، إدارة التعاون الدولي والشراكات

87.	مقر المنظمة الدولية للهجرة	السيدة أناليسا بيليغرينو	شعبة الأجهزة الرئاسية، إدارة التعاون الدولي والشراكات
-----	----------------------------	--------------------------	---

المرفق الرابع: مذكرة معلومات أساسية

المحتويات:

- معلومات أساسية عن الاجتماعات العالمية لبرنامج التعاون الإقليمي
- معلومات أساسية عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030
- دور اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة في دعم تنفيذ خطة عام 2030
- دور الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في دعم تنفيذ خطة عام 2030:
- المنظمات الاقتصادية الإقليمية
- آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة
- القضايا التي يتعين معالجتها والمسائل الإرشادية للاجتماع العالمي السادس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة
- المرفق 1- الأهداف المتصلة بالهجرة في "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"
- المرفق 2- آليات التشاور فيما بين الدول بشأن الهجرة (بما في ذلك جدول بشأن مجالات تركيز آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة)
- المرفق 3- قائمة بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

معلومات أساسية عن الاجتماعات العالمية لبرنامج التعاون الإقليمي

آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة هي عمليات تقودها الدول على المستوى الإقليمي (العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (RCPs))، أو الأقاليمي (المنتدى الإقليمية بشأن الهجرة (IRFs))، أو العالمي (العمليات العالمية بشأن الهجرة) تعزز الحوار السياسي والتعاون والشراكة بشأن قضايا الهجرة فيما بين الدول الأعضاء.

ومنذ عام 2005، نظمت مشاورات عالمية لرؤساء وأمانات العمليات الاستشارية الإقليمية الرئيسية المعنية بالهجرة، تعرف أيضا باسم الاجتماعات العالمية للبرامج التشاركية الريفية، حيث ضمت ممثلين عن رؤساء وأمانات مراكز الإدارة المتكاملة الرئيسية (خطط التركيز الإقليمية) إلى:

- (1) تعزيز أوجه التآزر والتبادل وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة بشأن مجموعة من مواضيع الهجرة؛
- (2) الإسهام في تحسين اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيز التقارب في سياسة الهجرة في مختلف المناطق؛
- (3) تعزيز التعاون فيما بين برامج التعاون الإقليمي / صناديق الاستثمار الإقليمية، وتعزيز تفاعلها مع العمليات العالمية المتعلقة بالهجرة، ومن ثم المساهمة في حوار السياسات بشأن الهجرة على الصعيد العالمي؛
- (4) تعزيز التعاون فيما بين مختلف أمانات الأمانة.

ويستند كل اجتماع من اجتماعات المؤتمر العالمي للريادة إلى نتائج التقرير السابق. وكانت الهجرة والتنمية محور تركيز متكرر للنقاش. وأسفر الاجتماع العالمي الرابع لل رسيب عن توصيات محددة لأمين عام الأمم المتحدة ونظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية لعام 2013، مما ساهم بشكل أكبر في إدراج الهجرة في عام 2030 جدول أعمال للتنمية المستدامة⁸ (يشار إليه فيما بعد بخطة عام 2030).

وأبرز الاجتماع العالمي الخامس لخطة التنمية الريفية حقيقة أن برامج التركيز الإقليمية تسهم أيضا في تحقيق أهداف هدف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة. وبناء على ذلك، أجرت المنظمة الدولية للهجرة استقصاء لتحديد خط أساس مشاركتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. وقد ساعدت نتائج الاستقصاء على تشكيل جدول أعمال الاجتماع.

وفي إطار موضوع "الهجرة وأهداف التنمية المستدامة: دور آليات التشاور المشتركة بين الدول المعنية بالهجرة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية"، من المتوقع أن يكون لركب 6 تركيز عملي ويزيد من تيسير تحديد الشراكات المحتملة بين التدابير الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها على الصعيد الإقليمي. وتحقيقا لهذه الغاية، دعي ممثلو المنظمات الاقتصادية الإقليمية⁹، والجماعات الاقتصادية الإقليمية¹⁰، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة¹¹ إلى المشاركة في المبادرة العالمية للملكية الفكرية أيضا.

⁸ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ 21 تشرين الأول / أكتوبر 2015 / A / ريس / 70 / 1 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"

[http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=En].

⁹ المنظمات الاقتصادية الإقليمية هي منظمات حكومية دولية، تنشأ عادة بموجب معاهدة وتتألف أساسا من دول أعضاء ذات سيادة من منطقة معينة، بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء فيها. ويمكن أن تشمل الاتحادات الاقتصادية الإقليمية (كتل تجارية تتألف من سوق مشتركة مع اتحاد جمركي).

¹⁰ والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأكثر تكرارا هي المجموعات الإقليمية للدول الأفريقية التي تسهل التكامل الاقتصادي الإقليمي بين أعضاء مناطق الاتحاد الأفريقي الثماني ومن خلال الجماعة الاقتصادية الأفريقية الأوسع نطاقا. وتدمج اللجان الاقتصادية الإقليمية عن كئب في عمل الاتحاد الأفريقي وتشكل لبنات البناء.

وفي حين أن الاجتماعات العالمية لـ **RCP** يستضيفها عادة أحد البلدان الرئيسية والمنظمة الدولية للهجرة، استضافت المنظمة الدولية للهجرة (**GRCP6**) احتفالا بمرور خمسين عاما على إنشائها، وسوف يتم عقدها مرة أخرى مع ورشة العمل الدولية حول الحوار حول الهجرة¹². وقدمت جلسة إعلامية عن نتائج حلقة العمل التي نظمتها اللجنة في افتتاح الاجتماع.

معلومات أساسية عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030

وستعتمد خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر 2015 جهود التنمية الدولية حتى عام 2030. وهي إطار طموح لم يسبق له مثيل، ويتناول طائفة واسعة من القضايا الشاملة والمتراصة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتحدد خطة عام 2030 خطة طويلة الأجل لمعالجة القضايا التي تشكل تحديا أساسيا للتنمية المستدامة، التي يشكل كثير منها أيضا دوافع الهجرة القسرية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تمثل خطة عام 2030 أولوية للجهات الفاعلة في مجال الهجرة أيضا، بما في ذلك الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي.

وتتضمن خطة عام 2030 عددا من الأهداف المتصلة تحديدا بالهجرة، حيث يتم إدماج المهاجرين والهجرة إدماجا تاما في نهج السياسات الإنمائية العالمية. وبالتالي، فإنها تعترف بالدور الذي تؤديه الكوارث الطبيعية المتكررة والمكثفة، وتساعد الصراع، والتطرف العنيف والإرهاب في الأزمات الإنسانية والتشريد القسري للسكان. وتعترف أيضا "بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة" و "الواقع المتعدد الأبعاد" للهجرة.

وتتناول العديد من الأهداف المتصلة بالهجرة عبر خطة عام 2030 مسائل مثل القضاء على العمل الجبري والاتجار بالبشر؛ تعزيز بيئة عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال، بما في ذلك العمال المهاجرين، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة؛ وخفض تكاليف تحويلات المهاجرين؛ والحد بشكل كبير من عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، من بين أمور أخرى. والهدف 10.7 من جدول الأعمال يدعو الحكومات بوجه خاص إلى "تيسير الهجرة والتنقل المنظمين والأمينين والمنظمين والمسؤولين بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تدار جيدا". ويوفر هذا الهدف حافزا أكبر للحكومات لتبني سياسات الهجرة "على الطرق السريعة" لتعزيز الهجرة الكريمة والمنظمة والأمنة لصالح الجميع.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

¹¹ وتعمل اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وهي المراكز الإقليمية الإقليمية للأمم المتحدة في مناطقها لتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، والتنفيذ الإقليمي للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ودعم التنمية المستدامة الإقليمية بالمساهمة في سد الثغرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما بين البلدان الأعضاء والمناطق الفرعية. ولتحقيق هذه الأهداف، تشجع اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس الحوار المتعدد الأطراف وتقاسم المعارف والتواصل الشبكي على الصعيد الإقليمي، والعمل معا على تعزيز التعاون فيما بين الأقاليم وفيما بين الأقاليم، سواء فيما بينها أو من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

¹² ورشة العمل الثانية لعام 2016 "تقييم التقدم المحرز في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة"، 11-12 أكتوبر / تشرين الأول 2016، جنيف. و إد م هو المنبر الرئيسي للمنظمة الدولية للهجرة للحوار حول السياسات، ويركز في عام 2016 على الهجرة في أهداف التنمية المستدامة.

ومن المتوقع أن تضع البلدان أطر وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تترجم قائمة مؤشرات التنمية المستدامة العالمية إلى مؤشرات وطنية، مع مراعاة سياقها الخاص. ومن المرجح أن تكيف وتنسق سياساتها واستراتيجياتها مع الالتزامات التي تعهدت بها باعتماد خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية¹³ وخطط التنمية الوطنية والسياسات والاستراتيجيات الأخرى.

الشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة

ولا يمكن للحكومات الوطنية أن تعمل بمعزل عن غيرها، ويعتمد نجاح خطة عام 2030 على الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والمنظمات الدولية، وما إلى ذلك. وينبغي لهذه الجهات الفاعلة أن تستفيد استفادة كاملة من المنتدىات المختلفة المتاحة وتبادل الممارسات الجيدة ومناقشة التحديات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وستكون الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي مفيدة في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق الهجرة. وقد كلفت اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بمساعدة الدول الأعضاء¹⁴ على دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتقديم الدعم التقني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتيسير المتابعة والاستعراض الفعالين.¹⁵

ويتوقع أيضا من المنظمات الدولية أن تضع أدوات وتوجيهات لمساعدة البلدان على تحقيق مختلف الغايات والأهداف. على سبيل المثال، وتماشيا مع الهدف 10.7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن سياسات الهجرة المدارة بشكل جيد، أيدت الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة إطار إدارة الهجرة في المنظمة الدولية للهجرة¹⁶، وهو حتى الآن التعريف المتفق عليه دوليا فقط لإدارة الهجرة المخطط لها والإدارة الجيدة. واستنادا إلى هذا التعريف، تم وضع إطار مرجعي للسياسات، وهو مؤشر حوكمة الهجرة¹⁷ لتقديم رؤى حول "الرافعات" التي يمكن أن تتبعها البلدان لتعزيز استراتيجياتها وسياساتها المتعلقة بالهجرة.

وتعد مبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات" المبادئ التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية"¹⁸ أداة مفيدة أيضا لتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عام 2030 والنهوض بها، بما في ذلك ما يلي: (أ) المساهمة في تحقيق الهجرة الجيدة الإدارة سياسات؛ (ب) بناء مجتمعات قادرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث؛ (ج) الحد

¹³ من المتوقع أن تسمى أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باسم أطر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في المستقبل القريب، لتكون أكثر اتساقا مع أهداف التنمية المستدامة.

¹⁴ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ 21 تشرين الأول / أكتوبر 2015 / A / ريس / 1/70 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الفقرات 80 و 81 و 85.

¹⁵ "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: دور اللجان الإقليمية" (2015)، <http://www.regionalcommissions.org/Agenda2030p.pdf>

¹⁶ القرار C/106/RES/1310 الذي اعتمدته المجلس في دورته السادسة بعد المائة في 24 نوفمبر / تشرين الثاني 2015.

¹⁷ "قياس الهجرة الجيدة. مؤشر حوكمة الهجرة لعام 2016". دراسة أجرتها وحدة الاستخبارات الاقتصادية) إكونوميست (بتكليف من المنظمة الدولية للهجرة) 2016، https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/EIU-Migration-Governance-Index-20160429.pdf

¹⁸ https://micicinitiative.iom.int/sites/default/files/document/MICIC_Guidelines_web.pdf

من أثر الأزمات الإنسانية؛ (د) تمكين الفئات الضعيفة، بمن فيهم المهاجرون؛ و (هـ) الاعتراف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

وسائل التنفيذ

وتتمثل إحدى السمات الأساسية لخطة عام 2030 في "وسائل التنفيذ" - المزيج المترابط من الموارد المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، والعمالة الشاملة والمنصفة والتجارة، والتكامل الإقليمي، فضلاً عن إنشاء آلية تمكين وطنية والبيئة المطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البيانات والرصد والمساءلة، والتماسك في السياسات والمؤسسات، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

وتوفر خطة عمل أديس أبابا¹⁹ أساساً لتنفيذ خطة عام 2030 من خلال معالجة جميع مصادر التمويل، وتغطي التعاون بشأن طائفة من القضايا تشمل التكنولوجيا والعلوم والابتكار والتجارة وبناء القدرات. وكجزء من خطة عمل أديس أبابا، تلتزم البلدان بمتابعة اتساق السياسات وتوفير بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي، والاتفاق على مجموعة من التدابير الرامية إلى توسيع قاعدة الإيرادات، وتحسين تحصيل الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي والمال غير المشروع وتؤكد من جديد التزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة نحو دعم التنمية المستدامة. وتسلم خطة عمل أديس أبابا بأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وتقترح تدابير لنقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وكفاءة استخدام الموارد، ونقل المعارف بصورة أكثر فعالية.

المتابعة والاستعراض

وتتوخى خطة عام 2030 آلية متابعة متعددة المستويات لاستعراض التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات الأربع عشرة المقبلة، استناداً إلى استعراضات قطرية طوعية وشاملة تقودها البلدان على الصعيد الوطني وتغذي الاستعراضات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى الصعيد العالمي، سيكون للمنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الدور المركزي في الإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض.²⁰ وبالإضافة إلى الاستعراضات المنتظمة للتنفيذ على الصعيد القطري، سيعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً عدداً من الاستعراضات المواضيعية السنوية بشأن الجوانب الشاملة لخطة عام 2030 من أجل توضيح الطبيعة المتكاملة للبرنامج. وينبغي أن تغطي المواضيع جدول الأعمال بأكمله في إطار دورة مدتها أربع سنوات.

وفي حين تم تحديد آليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين العالمي والوطني، على المستوى الإقليمي، تشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تحديد أنسب المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية وأشكال هذا الاستعراض التي يمكن أن تسهم في متابعة واعترافاً بالحاجة إلى تجنب الازدواجية.²¹

دور اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة في دعم تنفيذ خطة عام 2030

¹⁹ A/CONF.227/L.1 "الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية: خطة عمل أديس أبابا"، 13 - 16 تموز / يوليه 2015.

²⁰ سيجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل سنة برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وكل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

²¹ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A / 70 / L.60 المؤرخ 26 تموز / يوليه 2016 "متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد العالمي"، الفقرة 10، http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/L.60&Lang=E

وقد كلفت لجان الأمم المتحدة الإقليمية بمساعدة الدول الأعضاء على إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وتقديم الدعم التقني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة الفعالة من الموارد اللازمة، وتيسير المتابعة الفعالة المتابعة والمراجعة. وقد أسندت هذه الولاية إلى لجان أخلاقيات الأمم المتحدة بالنظر إلى تغطيتها الشاملة وقوتها الدفاعية وطابعها الحكومي الدولي وقوتها وولايتها الشاملة لعدة قطاعات والخبرات المكتسبة في حشد توافق الآراء الإقليمي بشأن التفافقيات الحكومية الدولية الرئيسية.

وتضع لجان أخلاقيات الأمم المتحدة جماعيا استراتيجيات وخطط عمل جديدة لتحديد أولويات الدعم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي توفر محافل الدول الأعضاء من أجل: "(أ) صياغة أصوات إقليمية على جدول الأعمال العالمي؛ (ب) تعزيز التكامل المتوازن من أجل التنمية المستدامة؛ (ج) دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمحافظة على صعود البلدان المتوسطة الدخل؛ (د) المساعدة على إنشاء هيكل متين للمتابعة والاستعراض لخطوة عام 2030؛ (هـ) تعزيز القدرة الوطنية على تسخير ثورة البيانات؛ (و) تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتماسك السياسات؛ (ز) تنسيق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي".²²

وتدعم لجان أخلاقيات الأمم المتحدة الدول الأعضاء في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الوطنية وأطرها المالية، وبالتالي تعزيز اتساق السياسات واتساقها وتنسيقها على المستوى الإقليمي. وهي تزود البلدان بـ "مراكز الشباك الواحد" لتقديم المشورة بشأن كيفية تيسير التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتقديم التعاون التقني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى التنفيذ الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

وهي تدعم القدرات الإحصائية للدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام 2030، وتساعد على تحديد وتشجيع مصادر بديلة وابتكارية لتمويل التنمية، وتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار دعما لخطوة عام 2030.

وفيما يتعلق بترجمة النماذج الإقليمية إلى سلع عامة عالمية، أسهمت لجان أخلاقيات الأمم المتحدة في العديد من النواتج ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، مثل الاتفاقيات الحكومية الدولية الملزمة قانونا والمعايير والمقاييس والمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة بما في ذلك النقل وتيسير التجارة والبيئة والطاقة المستدامة والإسكان والإحصاءات.²³ وتتفق هذه المنتجات بشكل جيد مع الاحتياجات الإنمائية لمناطق كل منها، ويمكن أن تكون بمثابة نماذج لنهج مماثلة في مناطق أخرى؛ فقد أصبحت في حالات كثيرة منافع عامة عالمية متاحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتستخدم على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم.

دور الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى في دعم تنفيذ خطة عام 2030

"1" دور المنظمات الاقتصادية الإقليمية

²² "لجان الأمم المتحدة الإقليمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. الانتقال إلى تنفيذ جدول أعمال تحويلي وطموح" (2015)، http://www.unescobkk.org/fileadmin/user_upload/efa/TWG/39th_TWG/RECs_and_the_2030_Agenda.pdf

²³ على سبيل المثال، فإن اتفاقيات ومعايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن السكان والبيئة وتيسير التجارة والنقل والإحصاءات والتعاون الاقتصادي والتكامل والطاقة المستدامة والتجارة والحراجة والأخشاب والإسكان وإدارة الأراضي متاحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة (http://www.unece.org/fileadmin/DAM/1501960_E_ECE_INF_2015_2_WEB.pdf). ومن الأمثلة الأخرى على ذلك منهجية تقييم الأضرار والخسائر التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقييم آثار الكوارث (<https://www.gfdr.org/damage-loss-and-needs-assessment-tools-and-methodology>)، المطبقة على الصعيد العالمي.

توفر خطة عام 2030 فرصة للمنظمات الاقتصادية الإقليمية لدعم دولها الأعضاء في تنفيذها على نحو فعال ومتابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة. ويمكنها أن تيسر الترجمة الفعالة لسياسات التنمية المستدامة إلى إجراءات ملموسة على الصعيد الوطني وأن تعزز التقارب بين السياسات والتشريعات فيما بين الدول الأعضاء فيها.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم في تعزيز العمليات الديمقراطية المستدامة والمتجاوبة في مناطقها وأن تكفل لأعضائها المساءلة والتنفيذ الفعال للالتزامات العالمية. ويمثل ذلك طبقة إضافية من المساءلة على الضوابط والتوازنات الوطنية القائمة.

ويمكن استخدام الهياكل القائمة للمنظمات الإقليمية بفعالية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ومساءلتها، مع ضمان الملكية الوطنية وقيادة عمليات الاستعراض على الصعيد الوطني (على سبيل المثال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران - وهي أداة رصد ذاتي متفق عليها طوعا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي - لإجراء استعراضات دورية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

"2" دور آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة في دعم تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة عام 2030

وتعد هذه التدابير آليات مهمة لتعزيز الحوار بين الدول بشأن السياسات والتعاون والشراكة بشأن قضايا الهجرة على الصعيد الإقليمي أو الأقاليمي أو العالمي. وتسهم إسهاماً بالفعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، وتنفيذ المشاريع، وتشجيع الحكومات على وضع تشريعات أو سياسات تعالج القضايا التي تعالجها أهداف التنمية المستدامة.

وتركز معظم هذه البلدان على سياسات الهجرة، ومن ثم يمكن أن تسهم في سياسات الهجرة المخطط لها والتي تدار جيداً (الهدف 10.7 من أهداف التنمية المستدامة) في مناطق كل منها. ويركز العديد من مراكز التمويل الإقليمية / مراكز التركيز الإقليمية على الهجرة والتنمية؛ والبعض الآخر بشأن هجرة اليد العاملة (الهدف 8-1 من أهداف التنمية المستدامة)؛ (أهداف التنمية المستدامة 5.2 / 8.7 / 16.2)؛ وغيرها من مجالات إدارة الهجرة المرتبطة بهدف هدف التنمية المستدامة. ويتضمن الملحق 2 جدولاً لمجالات التركيز في مجال الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية التي لها صلة بأهداف التنمية المستدامة.

وفي السنوات المقبلة، يمكن لمراكز الموارد المائية ومراكز التنسيق الإقليمية أن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الإجراءات المقترحة أدناه:

↔ توفير منبر للدول الأعضاء لمناقشة التحديات والفرص الإقليمية في تنفيذها لجوانب الهجرة من أهداف التنمية المستدامة.

↔ إعادة النظر في استراتيجياتها الحالية ومجالات التركيز وخطط العمل والبرامج التي تعكس أهداف التنمية المستدامة

الجديدة ومواءمة تركيزها واستراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

↔ تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة والبحوث لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هذه القريبة من مجال تركيزها.

↔ يسهم تعزيز التشريعات والسياسات الداعمة لأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني في تنسيق

تشريعات الدول المشاركة فيها، وتعزيز نهج السياسات المتقاربة في مناطق كل منها.

↔ بناء قدرات الدول الأعضاء المعنية، وإجراء تبادل الخبرات، وتنفيذ آليات التعلم من الأقران واستعراض الأقران.

↔ جمع البيانات وإجراء البحوث وإعداد التقارير، التي يمكن إدراجها في الاستعراضات الوطنية أو الإقليمية، التي يتم

الإبلاغ عنها في المنتديات الإقليمية ذات الصلة، أو التغذية في الاستعراضات ذات الصلة في المنتدى السياسي الرفيع

المستوى.

↔ توصيل مناقشات الهجرة / التنمية وجلب "منظور الهجرة" للمناقشات في الهيئات الإقليمية الأخرى.

➤ السعي والدخول في شراكات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الجهات الفاعلة الأخرى على المستوى الإقليمي .
وبالنظر إلى أهمية الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن لمراكز التركيز الإقليمية / صناديق الاستثمار الإقليمية، التي ترتبط رسمياً بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية أو الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أن تستفيد من أطر هذه الأخيرة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووضع القرارات واعتمادها وتنفيذها في هذا الصدد. وبالمثل، يمكن لمراكز الموارد البيئية ومراكز التنسيق الإقليمية، التي هي عمليات قائمة بذاتها، أن تستفيد كثيراً من الشراكة مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز المبادرات والمشاريع المشتركة وتنفيذ القرارات المشتركة.

القضايا التي يتعين معالجتها

يمكن معالجة المسائل التالية خلال المناقشات.

- ⇐ ما هي الفرص الجديدة التي تم إنشاؤها لآليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة (إسم) مع إدراج الهجرة في خطة عام 2030؟
- ⇐ ما هي التدابير التي تقوم بها بالفعل الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق الأهداف المتصلة بالهجرة؟
- ⇐ ما هي الثغرات التي ينبغي معالجتها؟ ما الذي يمكن أن تقوم به تدابير إدارة الكوارث (إسم) من أجل (مواصلة) دعم تنفيذ خطة عام 2030؟
- ⇐ ما هو المطلوب من أجل دعم المشاركة الفعالة ل إسم في تنفيذ خطة 2030؟
- ⇐ ما هي اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة التي تعمل من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة؟
- ⇐ ما هي المنظمات الاقتصادية الإقليمية التي تعمل لتحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة؟
- ⇐ هل هناك أي شراكات قائمة بين المنظمات غير الحكومية الدولية (إسم) والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والمجموعات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة؟
- ⇐ ما هي المجالات التي يمكن فيها للشعوب الأصلية أن تشارك مع لجان أخالقيات ألم المتحدة لدعم تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة؟
- ⇐ ما هي المجالات التي يمكن فيها للشراكة مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية أن تدعم تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة؟
- ⇐ ما هي الخطوات اللازمة لهذه الشراكات؟

أسئلة إرشادية لمناقشات الجلسات.

الجلسة 1.

- ⇐ كيف يمكن لآليات التشاور فيما بين الدول بشأن الهجرة أن تساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة في خطة عام 2030 على الصعيدين الوطني والإقليمي؟
- ⇐ كيف يمكن تعزيز الشراكات بشأن جوانب الهجرة من أهداف التنمية المستدامة وما يمكن أن يكون مكان آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة؟

الجلسة 2.

- ⇐ ما هو موقف آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة من الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة عام 2030؟
- ⇐ هل قامت آليات التشاور فيما بين الدول بشأن الهجرة بإعادة النظر في برامجها / استراتيجياتها لكي تعكس أهداف التنمية المستدامة الجديدة؟
- ⇐ كيف تساهم آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة في خطة عام 2030 على المستويين الوطني والإقليمي؟
- ⇐ ما هي التحديات التي تواجهها هذه العملية؟
- ⇐ ما هي الثغرات والاحتياجات؟
- ⇐ ما هي الفروق بين مراكز التمويل المتكاملة / مراكز التركيز الإقليمية المرتبطة رسمياً بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية ومكاتب الاستثمار الإقليمية / مراكز التركيز الإقليمية التي هي عمليات قائمة بذاتها؟

الجلسة 3.

- ⇐ ما هي المجالات التي يجب أن تتعاون فيها الدول الأعضاء في مجال الإدارة المتكاملة للأسلحة الصغيرة (أو تعزز التعاون القائم) مع لجان أخالقيات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة؟
- ⇐ ما هي الخطوات اللازمة لبدء التعاون أو تعزيز التعاون القائم بين لجان الأمم المتحدة الإقليمية والتدابير الصناعية الدولية؟
- ⇐ ما هي المجالات التي يجب أن تتعاون فيها المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ الأهداف المتصلة بالهجرة؟ ما هي التحديات ذات الصلة؟

المرفق 1-

الأهداف المتصلة بالهجرة في "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"

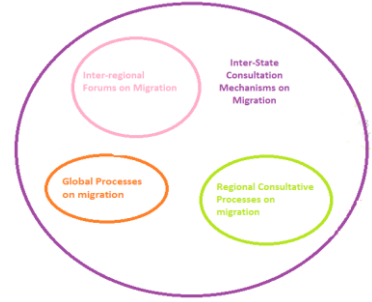
ترد أهداف التنمية المستدامة في الفقرة 54 من قرار الأمم المتحدة A/RES/70/1 المؤرخ 25 سبتمبر 2015.

كيف تجسد الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الهجرة في إطار الأهداف والغايات						
المراجع المحددة	4	5 المساواة بين الجنسين	8	10	16	17
	التعليم الجيد 4-ب المنح الدراسية (حرك الطلاب)	الجنسين 5-2 الاتجار بالبشر (التركيز على النساء والفتيات)	العمل اللائق وقيم الاقتصاد 8-7 الاتجار بالبشر 8-8 حقوق العمال المهاجرين (لا سيما المهاجرات)	الحد من أوجه عدم المساواة 10-7 سياسات الهجرة المحكمة 10-ج التحويلات	السلام والعدل 16-2 الاتجار بالبشر	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 17-16 الشراكة العالمية 17-17 الشراكات العامة وبين القطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني 17-18 تفصيل البيانات (بما في ذلك حسب الوضع من حيث الهجرة)
نقاط الولوج الأخرى	3	1	13	11		
	الصحة الجيدة والرفاه 3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة	القضاء على الفقر 1-5 بناء القدرة على الصمود للظواهر والكوارث الاقتصادية والاجتماعية	العمل المناخي الصمود للمخاطر المناخية والكوارث الطبيعية	مدن ومجتمعات محلية مستدامة 11-5 التقليل من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث 11-ب تنفيذ المدن لسياسات متكاملة		برنامج عمل الهجرة لعام 2030

* هذه قائمة إرشادية بالأهداف المتعلقة بالهجرة وليست قائمة مستفيضة.

المرفق 2: آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة



آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة

العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة

المنتديات الإقليمية بشأن الهجرة

العمليات العالمية بشأن الهجرة

آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة هي منتديات تقودها الدولة وتقاسم المعلومات ومنتديات حوار السياسات على المستوى الإقليمي أو الأقاليمي أو العالمي للدول التي تهتم بتعزيز التعاون في مجال الهجرة.

العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة هي اجتماعات تقودها الدولة بشكل متواصل على الصعيد الإقليمي لتقاسم المعلومات والحوار السياسي، لمناقشة قضايا محددة للهجرة بطريقة تعاونية بين الدول من منطقة متفق عليها (جغرافية عادة) أو أن تكون مرتبطة رسمياً بالمؤسسات الإقليمية الرسمية، أو أن تكون غير رسمية وغير ملزمة.

المنتديات الإقليمية المعنية بالهجرة هي اجتماعات تقودها الدولة، وتقاسم المعلومات، وحوار السياسات بشأن الهجرة، وعادة ما تربط بين منطقتين أو أكثر، وقد ترتبط إما رسمياً بالمؤسسات الرسمية بين الأقاليم، أو تكون غير رسمية وغير ملزمة.

العمليات العالمية المتعلقة بالهجرة هي منتديات حوار السياسات بشأن الهجرة على الصعيد العالمي. ويمكن أن تناقش الإدارة العامة للهجرة على الصعيد العالمي، أو أن تكون موضوعاً محدداً وأن تنظر في أوجه الترابط بين الهجرة وغيرها من المجالات، على سبيل المثال. التنمية، العمل، الخ.

قائمة بأبرز آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة في كل منطقة²⁴

العمليات التشاورية الإقليمية المعنية بالهجرة

أوراسيا

ألماني عملية حماية اللاجئين والهجرة الدولية

عملية بودابست

عملية براغ

الشرق الأوسط

العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة

أفريقيا

رسيب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

حوار الهجرة لدول وسط أفريقيا

حوار الهجرة للجنوب الأفريقي

حوار الهجرة من الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا

حوار الهجرة لغرب أفريقيا

آسيا

العملية التشاورية الإقليمية للعمل في الخارج والعمالة التعاقدية لبلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو)

الأمريكتان

مؤتمر مدراء الهجرة في المحيط الهادئ

المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة

مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة

²⁴ تتضمن العمليات الرئيسية النشطة حالياً.

المنتدىات الأقاليمية بشأن الهجرة

الأمريكتان - الكاريبي - أوروبا

المنتدى الأيبيري الأمريكي المعني بالهجرة والتنمية (فيبيمد)

آسيا - أوروبا

مؤتمر آسيا - الاتحاد الأوروبي (أسيم) مؤتمر المديرين العاميين للهجرة وإدارة التدفقات المهاجرة

آسيا - حوار الاتحاد الأوروبي حول هجرة اليد العاملة

آسيا - الشرق الأوسط

المشاورات الوزارية بشأن العمالة في الخارج والمشاورات الوزارية التعاقدية بشأن العمالة في الخارج رسيب (عملية أبو ظبي)

أفريقيا - أوروبا

مبادرة طريق الهجرة في منطقة القرن الأفريقي (عملية الخرطوم)

5 + 5 حوار حول الهجرة في غرب المتوسط

الحوار الأوروبي الأفريقي حول الهجرة والتنمية (عملية الرباط)

أوروبا - أفريقيا - دول المحيط الهادئ والبحر الكاريبي

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ - حوار الاتحاد الأوروبي حول الهجرة

أوروبا - المنطقة الأسترالية الآسيوية - أمريكا الشمالية

المشاورات الحكومية الدولية حول الهجرة واللجوء واللاجئين

أوروبا - آسيا - أمريكا الشمالية - جنوب أفريقيا

وعملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة

داخل أفريقيا

المنتدى الإقليمي المشترك المعني بالهجرة في أفريقيا (المنتدى الأفريقي المعني بالهجرة)

داخل آسيا

منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا حول العمالة المهاجرة

العمليات العالمية المعنية بالهجرة

المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

الحوار الدولي بشأن الهجرة

حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

مجالات تركيز آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة²⁵

هدف التنمية المستدامة	مجال التركيز المناسب	آلية التشاور بين الدول بشأن الهجرة
	الهجرة والتنمية	<p>5 + 5 حوار حول الهجرة</p> <p>عملية ألماني</p> <p>العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة</p> <p>عملية بودابست</p> <p>كوميسا رسيب</p> <p>FIBEMYD</p> <p>إيفاد رسيب</p> <p>حوار الهجرة لدول وسط أفريقيا</p> <p>حوار الهجرة للجنوب الأفريقي</p> <p>MTM</p> <p>عملية براغ</p> <p>عملية بوييلا</p> <p>عملية الرباط</p> <p>الملحقية</p> <p>GFMD</p> <p>الحوار الدولي حول الهجرة</p>
		<p>الحوار بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي</p> <p>AFML</p> <p>عملية ألماني</p> <p>العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة</p> <p>عملية كولومبو</p> <p>كوميسا رسيب</p> <p>FIBEMYD</p> <p>حوار الهجرة للجنوب الأفريقي</p> <p>عملية بوييلا</p> <p>عملية الرباط</p>

الملحقية		
<p>آسيا حوار الاتحاد الأوروبي حول الهجرة أسيم</p>	الهجرة والتعليم	<p>٤ التعليم الجيد</p> 
<p>الحوار بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي AFML عملية ألماتي أسيم</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي بشأن هجرة اليد العاملة عملية بالي عملية بودابست كوميسا رسيب</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والكاريبي عملية الخرطوم حوار الهجرة لغرب أفريقيا عملية الرباط الملحقية</p>	مكافحة الاتجار بالبشر	<p>0 المساواة بين الجنسين</p>  <p>٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد</p>  <p>١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية</p> 
<p>5 + 5 حوار حول الهجرة الحوار بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي أضف AFML عملية ألماتي العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة أسيم</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي</p>	هجرة العمالة	<p>٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد</p> 

<p>بشأن هجرة اليد العاملة</p> <p>عملية بودابست</p> <p>عملية كولومبو</p> <p>كوميسا رسيب</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والكاربي</p> <p>FIBEMYD</p> <p>حوار الهجرة لدول وسط أفريقيا</p> <p>حوار الهجرة للجنوب الأفريقي</p> <p>حوار الهجرة لغرب أفريقيا</p> <p>عملية براغ</p> <p>عملية الرباط</p>		
<p>عملية ألماني</p> <p>العملية الاستشارية الإفريقية العربية بشأن</p> <p>الهجرة</p> <p>كوميسا رسيب</p> <p>FIBEMYD</p> <p>إيفاد رسيب</p> <p>المنتدى الأفريقي</p> <p>عملية بوييلا</p> <p>عملية الرباط</p>	سياسات الهجرة	<p>١٠ الحد من أوجه عدم المساواة</p> 
<p>الحوار بين مجموعة دول أفريقيا والكاربي</p> <p>والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي</p> <p>عملية كولومبو</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والكاربي</p> <p>فيبيريد</p> <p>منتصف الطريق</p>	الحوالات	<p>١٠ الحد من أوجه عدم المساواة</p> 
<p>الحوار بين مجموعة دول أفريقيا والكاربي</p> <p>والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والكاربي</p> <p>المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة</p> <p>واللاجئين</p> <p>حوار الهجرة للجنوب الأفريقي</p>	إدارة الحدود	<p>١٠ الحد من أوجه عدم المساواة</p> 

<p>المنتدى الأفريقي</p> <p>عملية بوييلا</p> <p>عملية الرباط</p>		
<p>الحوار بين مجموعة دول أفريقيا والكاربي</p> <p>والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والكاربي</p> <p>MIDAS</p> <p>MIDAS</p> <p>منتصف الطريق</p> <p>عملية براغ</p> <p>عملية بوييلا</p> <p>عملية الرباط</p>	<p>العودة، وإعادة الإدماج، وإعادة القبول</p>	<p>١٠ الحد من أوجه عدم المساواة</p> 
<p>5 + 5 حوار حول الهجرة</p> <p>عملية ألماني</p> <p>العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة</p> <p>بودابست</p> <p>المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين</p> <p>حوار الهجرة لدول وسط أفريقيا</p> <p>عملية بوييلا</p> <p>عملية الرباط</p> <p>الملحقية</p>	<p>إدماج المهاجرين</p>	<p>١٠ الحد من أوجه عدم المساواة</p>  <p>٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد</p> 
<p>5 + 5 حوار حول الهجرة</p> <p>عملية ألماني</p> <p>العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة</p> <p>أسيم</p> <p>كوميسا رسيب</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والكاربي</p> <p>المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين</p>	<p>الهجرة غير النظامية وتدفقات الهجرة المختلطة</p>	<p>١٠ الحد من أوجه عدم المساواة</p> 

<p>عملية الخرطوم</p> <p>حوار الهجرة لدول وسط أفريقيا</p> <p>حوار الهجرة للجنوب الأفريقي</p> <p>MTM</p> <p>منتدى عموم أفريقيا</p> <p>عملية براغ</p> <p>عملية الرباط</p>		
<p>عملية ألماني</p> <p>الحوار بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي</p> <p>العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة</p> <p>عملية بودابست</p> <p>المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين</p> <p>عملية بويلا</p> <p>عملية الرباط</p>	<p>اللجوء واللاجئون</p>	<p>١٠ الحد من أوجه عدم المساواة</p>  <p>١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية</p> 
<p>عملية ألماني</p> <p>عملية بويلا</p>	<p>الشراكات (مع المجتمع المدني والقطاع الخاص على سبيل المثال)</p>	<p>IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف</p> 
<p>5 + 5 حوار حول الهجرة</p> <p>العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة</p> <p>كوميسا رسيب</p> <p>الحوار بين الاتحاد الأوروبي والكاريبي</p> <p>المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين</p> <p>حوار الهجرة لدول وسط أفريقيا</p> <p>حوار الهجرة لغرب أفريقيا</p> <p>الملحقية</p>	<p>البيانات المتعلقة بالهجرة</p>	<p>IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف</p> 

<p>5 + 5 حوار حول الهجرة</p> <p>عملية ألماني</p> <p>عملية كولومبو</p> <p>كوميسا رسيب</p> <p>حوار الهجرة لدول وسط أفريقيا</p> <p>حوار الهجرة للجنوب الأفريقي</p> <p>عملية بوييلا</p>	<p>صحة المهاجرين</p>	
<p>عملية ألماني</p> <p>حوار الهجرة لدول وسط أفريقيا</p>	<p>الهجرة والبيئة وتغير المناخ</p>	  
<p>عملية ألماني</p> <p>FIBEMYD</p>	<p>التأهب لحالات الطوارئ الإنسانية</p>	

		<div> <div> ١٣ العمل المناخي </div> <div> </div> </div> <div> <div> ١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية </div> <div> </div> </div>
--	--	--

المرفق 3: قائمة بالمنظمات الاقتصادية الإقليمية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنظمات الاقتصادية الإقليمية والاتحادات الاقتصادية الإقليمية²⁶

الجماعة الاقتصادية الأفريقية

جماعة الأنديز

رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

رابطة الدول الكاريبية

رابطة دول جنوب شرق آسيا

الجماعة الكاريبية

منظومة تكامل أمريكا الوسطى

اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية الوسطى

جماعة شرق أفريقيا

اللجنة الاقتصادية الأوراسية

المنطقة الاقتصادية الأوروبية

مجلس التعاون الخليجي

النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية

26 القائمة ليست مستفيضة.

رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

السوق المشتركة الجنوبية

اتحاد أمم أمريكا الجنوبية

المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي

اتحاد المغرب العربي

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) [ميدكوم هو دعامة ضمن كوميسا ريك]

مجتمع دول الساحل والصحراء

مجموعة شرق أفريقيا

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا [حوار الهجرة لوسط أفريقيا هو دعامة داخل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا]
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا [حوار الهجرة من أجل غرب أفريقيا رسيب هو دعامة داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا]

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) [الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية]

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي [حوار الهجرة للجنوب الأفريقي هو دعامة داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي]